

SCT/35/8

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 19 أكتوبر 2016

## اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

الدورة الخامسة والثلاثون  
جنيف، من 25 إلى 27 أبريل 2016

التقرير

الذي اعتمده اللجنة الدائمة<sup>1</sup>

### مقدمة

1. انعقدت الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (المشار إليها لاحقاً "باللجنة الدائمة" أو "اللجنة")، بجنيف، في الفترة من 25 إلى 27 أبريل 2016.
2. ومثلت الدول التالية الأعضاء في الويبو أو في اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية في الاجتماع: ألبانيا، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بيلاروس، البوسنة والهرسك، البرازيل، كمبوديا، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مصر، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، العراق، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، لاوس، لبنان، ليبيا، ليتوانيا، مالي، مالطا، موريتانيا، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيجيريا، الترونج، باكستان، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، أوروغواي، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، زامبيا، زيمبابوي (95 دولة). ومثل الاتحاد الأوروبي بصفته عضواً خاصاً للجنة الدائمة. ومثلت فلسطين بصفة مراقب.

<sup>1</sup> اعتمدت هذا التقرير اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية في دورتها السادسة والثلاثين.

3. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: المنظمة الإفريقية للملكية الفكرية (OAPI)، الاتحاد الأفريقي (AU)، مركز الجنوب (SC)، منظمة التجارة العالمية (WTO)، (4 منظمات).

4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: رابطة صناعات العلامات التجارية (AIM)، الجمعية الفرنسية لممارسي العلامات التجارية والتصاميم الصناعية (APRAM)، مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية (CEIPI)، الجمعية الصينية للعلامات التجارية (CTA)، الرابطة الأوروبية لطلاب القانون (ELSA International)، برنامج الصحة والبيئة (HEP)، الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI)، المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)، الرابطة الدولية لقانون النبيذ (AIDV)، الاتحاد الدولي لمحمبي الملكية الفكرية (FICPI)، الرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA)، جمعية المحامين اليابانيين لبراءات الاختراع (JPAA)، الجمعية اليابانية للعلامات التجارية (JTA)، المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI)، الرابطة الأوروبية لأصحاب العلامات التجارية، منظمة الشبكة الدولية للمؤشرات الجغرافية (OriGin) (16 منظمة).

5. ويتضمن المرفق الثاني لهذه الوثيقة قائمة بالمشاركين.

6. وأشارت الأمانة إلى المداخلات وسجلتها.

### البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

7. افتتح السيد/ فرانسيس غراي، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية ورحب بالمشاركين.

8. وتولى السيد ماركوس هوبرغر (الويو) منصب أمين اللجنة.

### البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب رئيس اللجنة ونائبيه

9. انتُخب السيد/ عادل المالكي (المغرب) رئيساً للجنة، وانتُخب السيد/ ايمري جوندا (هنغاريا) والسيد/ ألفريدو كارلوس ريندون أَلغارا (المكسيك) نائبين لرئيس اللجنة.

### البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

10. اعتمدت اللجنة الدائمة مشروع جدول الأعمال (الوثيقة SCT/35/1 Prov.).

### البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع التقرير المنقح للدورة الرابعة والثلاثين

11. اعتمدت اللجنة الدائمة مشروع التقرير المنقح للدورة الرابعة والثلاثين (الوثيقة SCT/34/8 Prov.2).

### البيانات العامة

12. أعرب وفد جزر البهاما، متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، عن ثقته في إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء خلال الدورة الحالية بشأن القضايا المتعلقة ذات الصلة بنص الاقتراح الأساسي لمعاهدة بشأن قانون التصاميم (DLT) وفقاً للولاية الممنوحة من الجمعية العامة، بحيث يمكن عقد لجنة تحضيرية. وذكر الوفد مجدداً أن المساعدة التقنية الفعالة وتعزيز القدرات الوطنية ظلت مصدر قلق مهم بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي التي تضم بلدانا نامية. ولذلك، أيد وفد المجموعة إدراج الأحكام بشأن المساعدة التقنية في المعاهدة بغض النظر عن طبيعتها. واعتبر الوفد أن حماية أساء البلدان بمثابة مسألة في غاية الأهمية توفر للدول فرصة ثمينة لتصميم مخططات العلامات التجارية الخاصة

بتلك البلدان والتي وفرت قيمة من خلال استخدام العلامات التجارية، لاسيما بالنسبة للبلدان النامية. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه لا توجد حماية متسقة دوليا لأسماء البلدان كما تم تأكيد ذلك خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة الدائمة وفي الدراسة التي أعدتها الأمانة لتحديد أفضل الممارسات الممكنة لحماية أسماء البلدان ضد التسجيل كعلامات تجارية أو عناصر علامات تجارية. وأفاد بأنه ردا على الدعوة المقدمة في الدورة الثلاثين للجنة الدائمة، قدمت وفود الدول الأعضاء مقترحات خطية إلى الأمانة، وقدمت مشروع توصية مشتركة فيما يتعلق بحماية أسماء البلدان ضد التسجيل واستخدام العلامات التجارية في الدورة الحادية والثلاثين للجنة الدائمة، كما قدمت نسخة منقحة من تلك التوصية إلى الدورة الثانية والثلاثين للجنة. وأعرب الوفد عن اعتقاد المجموعة بأن هذه التوصية المشتركة يمكن أن توفر التوجيه للدول الأعضاء بشأن فحص طلبات الحصول على العلامات التجارية التي تتألف من أو تحتوي على أسماء البلدان وستساعد على تعزيز معالجة متماسكة وشاملة لهذه القضية. ولذلك، أيد وفد المجموعة المناقشات المستمرة بشأن حماية أسماء البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن تطوع المجموعة، وفقا لقرار الجمعية العامة، إلى مناقشة ودراسة النظم المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية خلال الولاية الحالية للجنة الدائمة والتي تغطي جميع جوانب القضية.

13. وأقر وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، بأهمية الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الدائمة بشأن الانتهاء من مشروع المعاهدة بشأن قانون التصاميم. وأكد الوفد التزامه بالوفاء بقرارات الجمعية العامة، وأشار إلى أنه كان من المقرر عقد لجنة تحضيرية بتاريخ 28 و29 أبريل 2016. وأشار الوفد إلى تفهم المجموعة الأفريقية لقرار الجمعية العامة بأنه لا يمكن عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم إلا إذا كان قد تم الانتهاء من المناقشات بشأن المساعدة التقنية والكشف خلال الدورة الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين للجنة الدائمة ووضع اللمسات الأخيرة من قبل اللجنة على نص الاقتراح الأساسي لمعاهدة بشأن قانون التصاميم خلال هاتين الدورتين. وأشار الوفد إلى أن اللجنة بحاجة إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا العالقة قبل اتخاذ مزيد من الخطوات. ولذلك سيكون لزاما على جميع الدول الأعضاء المشاركة في اللجنة الدائمة العمل على استكمال المناقشات حول القضايا العالقة الرئيسية للمعاهدة بشأن قانون التصاميم. وأعرب الوفد عن اعتقاد المجموعة الأفريقية بأن لا يمكن لأي دولة من الدول الأعضاء أن تسعى بشكل واع لعقد مؤتمر دبلوماسي دون الحاجة إلى الثقة في نجاح متوقع. وأفاد بأنه في الدورات الأخيرة للجنة الدائمة، لاسيما خلال الدورة الرابعة والثلاثين، استجابت المجموعة الأفريقية لعدة عينات خطية ومرئية من الأسئلة والتي طُرحت حول المبررات والمزايا بما في ذلك عنصر الكشف الوارد في المادة (3) من مشروع المعاهدة بشأن قانون التصاميم. وأعرب الوفد عن رغبة المجموعة في أن تستمع لمبررات استمرار مقاومة تلك الوفود التي عارضت إدراج شرط الكشف في مشروع المعاهدة بشأن قانون التصاميم، والذي كان يمثل اهتماما حقيقيا وقابلا للتحقق من جانب عدد ملحوظ من أعضاء الويبو. كما أعرب الوفد عن اعتقاده بأن التقدير الأفضل للقضايا التي لها مستويات مختلفة من الأولوية لدى مختلف الأعضاء في اللجنة الدائمة يمكن أن يسفر عن نتائج إيجابية للجنة. وكما ورد خلال الجمعية العامة لعام 2015، أعرب وفد المجموعة الأفريقية عن تقديره للنمو المتسارع للتصاميم الصناعية ودورها في النظام البيئي للملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن المعاهدة المقترحة بشأن قانون التصاميم يجب أن تحقق التوازن بين احتياجات الموقعين المستهدفين، بما يشمل الحفاظ على مساحة السياسة الوطنية اللازمة لحماية التصاميم الصناعية وتوفير شرط بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات لتلبية احتياجات أطر الملكية الفكرية اللازمة للدول النامية وأقل البلدان نموا. وأفاد بأن المجموعة الأفريقية على استعداد للمشاركة البناءة في جوانب أخرى لا تقل أهمية من عمل اللجنة المتعلق بالعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية. وأحيط الوفد علما بالاقتراح بشأن التصاميم الصناعية الذي قدمه وفدي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والوارد في الوثيقة SCT/35/6. وأفاد الوفد بأن المجموعة في انتظار عرض هذا الاقتراح قبل تقديم مزيد من التعليقات.

14. وعلق وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS) أهمية كبيرة على اعتماد المعاهدة بشأن قانون التصاميم. وأشار وفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق إلى أن المهمة الأكثر أهمية للدورة هي تحقيق المهام المسندة إليها من خلال قرار الجمعية العامة، لاسيما إزالة أي عقبات متبقية أمام عقد المؤتمر الدبلوماسي. وفي هذا الصدد،

حث الوفد جميع الدول الأعضاء في الويبو على تناول تلك القضايا المتبقية بطريقة مفتوحة بالتزام كامل بعقد المؤتمر الدبلوماسي. وأفاد بأن المعاهدة بشأن قانون التصميم كانت ناجحة لعدة سنوات، وبالتالي كان الوقت مناسباً لاستكمال المناقشات حول المسائل العالقة. وأعرب وفد المجموعة أيضاً عن استعداده للمشاركة بطريقة عملية في المناقشات المتعلقة بالقضايا الهامة الأخرى من جدول الأعمال، ألا وهي حماية أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية.

15. وأشار وفد اليونان، متحدثاً باسم المجموعة بآء، إلى أن الدورة الحالية للجنة الدائمة كانت الاجتماع الثاني على التوالي بعد الاستكمال الناجح للدورة السابعة للجمعيات العامة للويبو، التي وجهت اللجنة الدائمة نحو وضع اللمسات الأخيرة على نص الاقتراح الأساسي للمعاهدة بشأن قانون التصميم ودراسة النظم المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية، الأمر الذي يغطي جميع جوانب هذه القضايا، في حين الاستمرار في الالتزام بولاية اللجنة الحالية. وبالنظر إلى التوجيه الذي وفره قرار الجمعية العامة والإطار الزمني المقترح، أعرب وفد المجموعة بآء عن أنه فيما يتعلق بعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد المعاهدة بشأن قانون التصميم، يجب أن تُعطى الأولوية للمساعدة التقنية والنص المقترح بشأن الكشف. وأفاد بأن المجموعة ترحب بنتائج عملية للمناقشات بشأن شرط الكشف، من أجل تحقيق الهدف المتفق عليه بالفعل وهو تبسيط إجراءات التسجيل الخاصة بالتصميم. واعتبر وفد المجموعة بآء أن الهدف الواضح للمعاهدة بشأن قانون التصميم هو تبسيط الإجراءات للمتقدمين بطلبات التسجيل في الاختصاصات المتعددة، وبالتالي تسهيل التجارة الدولية والاستثمار الدولي. وفيما يتعلق بالقضية العالقة الأخرى المتمثلة في المساعدة التقنية، أكد الوفد مجدداً على أن الويبو قدمت المساعدة التقنية بنجاح وستواصل القيام بذلك في إطار ولايتها، بغض النظر عن إدراج أو عدم إدراج نص في المعاهدة. وفيما يتعلق بقضية المؤشرات الجغرافية، أعرب وفد المجموعة بآء عن تطلعه إلى مناقشة بناءة وأكد على التزام وفود المجموعة بآء بتوفير روح بناءة وداعمة خلال الدورة.

16. وأعرب وفد الهند، متحدثاً باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، عن رأي مفاده أن الملكية الفكرية قد اكتسبت أهمية كبيرة في العالم المترابط والمتكافل الحالي. وأفاد بأن نظام الملكية الفكرية المعاصر قد وفر حجر الأساس للابتكار، الأمر الذي كان حاسماً في بناء الاقتصاد ومساندة التنمية في أي دولة. وفي نفس الوقت، يحتاج النظام البيئي للملكية الفكرية القوي إلى أن يكون حساساً وواعياً بالاحتياجات التنموية المتنوعة للدول الأعضاء. ويجب ألا يفقد العمل المعياري للجنة التركيز على الحفاظ على هذا التوازن الدقيق بين مصالح أصحاب الحقوق والصالح العام الأشمل. وأفاد بأن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية كانت تعمل على سد ثغرات المواقف بين الدول الأعضاء بشأن نص معاهدة ممكنة بشأن قانون التصميم، والتي ينبغي أن يترافق تنفيذها مع تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها الجديدة. ولتحقيق النتائج المرجوة، ينبغي للمعاهدة المقترحة أن تشمل شروطاً كافية لبناء القدرات داخل البنية التحتية للملكية الفكرية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ولذلك، أكد وفد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ مجدداً على دعمه القوي للشرط الخاص بالمساعدة التقنية في المعاهدة المقترحة بشأن قانون التصميم من خلال مادة يتم إدراجها في البنية الرئيسية للنص، بحيث يعكس أهمية هذه المسألة بالشكل المناسب. ودعا وفد المجموعة إلى اتخاذ قرار في هذا الشأن يرضي جميع الدول الأعضاء من خلال توافق في الآراء خلال الدورة الحالية. وأفاد بأن معظم أعضاء المجموعة آسيا والمحيط الهادئ دعمت مبدأ الكشف عن المصدر الذي كان له تأثير على مظهر التصميم الصناعي. وكدول أعضاء ذات سيادة في الويبو، ينبغي أن يكون لدى الدول المرونة اللازمة لاشتغال العناصر التي تعتبر هامة لاستكمال الإجراءات اللازمة لحماية التصميم الصناعية المشمولة في اختصاصاتها كجزء من معايير استحقاق التصميم. ورحب الوفد بالتوجه الذي منحتته الجمعية العامة الماضية للويبو فيما يتعلق بالمعاهدة بشأن قانون التصميم، وأعرب عن استعداده للتعاون مع وفود المجموعات الأخرى من أجل التوصل إلى حلول بناءة وكاملة للقضايا العالقة، الأمر الذي من شأنه أن يمكن اللجنة الدائمة من عقد مؤتمر دبلوماسي ضمن الإطار الزمني المحدد. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر وفد المجموعة أن هناك حاجة إلى تحرك دولي لمنع التسجيل أو الاستخدام غير المبرر لأسماء البلدان كعلامات تجارية، وأعرب عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد جامايكا بشأن وضع توصية مشتركة بشأن أسماء البلدان والاعتماد المستقبلي لها. وأيد وفد المجموعة الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إجراء دراسة حول الأنظمة الوطنية القائمة للمؤشرات الجغرافية لفائدة تعزيز فهم القواسم المشتركة والأساليب المختلفة لحماية المؤشرات

الجغرافية التي تم اعتمادها من قبل مختلف الدول الأعضاء. وأعرب وفد المجموعة عن أمله في إحراز تقدم نحو توافق في الآراء بشأن قضية حماية أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد بأن التقرير المقدم من الأمانة بشأن العلامات التجارية في نظام أسماء الحقل (DNS) قد وفر معلومات مفيدة جدا عن مختلف الخدمات والإجراءات المتاحة لأصحاب العلامات التجارية بهدف منع تسجيل أو استخدام أسماء الحقل بمبدأ سوء النية. ومع ذلك، طلب وفد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ من الأمانة أن تقدم تقريرا أكثر تفصيلا حول الأدوات والآليات المحددة المنتشرة، إن وجدت، لتسهيل الوصول بأسعار مناسبة إلى مثل هذه الخدمات واستخدامها من قبل المستخدمين من البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وأشار الوفد إلى أن بعض أعضاء المجموعة لديها مواقف وطنية مختلفة بشأن مسألة الكشف وستقدم بياناتها الخاصة في هذا الصدد. وأخيرا، ذكّر الوفد جميع أعضاء اللجنة بأنه من الضروري للجنة الدائمة أن تقوم بحل جميع القضايا بطريقة توافقية قبل انعقاد اللجنة التحضيرية وذلك لضمان أفضل النتائج.

17. وأفاد وفد الصين بأن الدورة الحالية للجنة الدائمة لها أهمية رئيسية فيما يتعلق بعقد مؤتمر دبلوماسي في الوقت المحدد له عام 2017. كما ذكر بأن الوفود والأمانة بذلت قدرا كبيرا من الجهد الذي أظهر نتائج أولية. وأعرب عن أمله في أن مزيدا من الجهود الإضافية المبذولة من جانب جميع الأطراف ستؤدي إلى المضي قدما في العملية وتسمح للجنة الدائمة بالتوصل إلى تقدم ملموس بشأن القضايا الرئيسية ألا وهي المساعدة التقنية والكشف عن المصدر، بهدف تهيئة الظروف اللازمة لعقد مؤتمر دبلوماسي. وفي الوقت نفسه، دعا الوفد جميع الأطراف ذات الصلة إلى إظهار قدر أكبر من المرونة والوعي واحترام طموحات كل منهم حتى تكون المعاهدة بشأن قانون التصميم أكثر مرونة وشمولا. وأعرب الوفد عن أمله في أن المادة المتعلقة بالتحفظات ستحتوي على شروط كافية لرأب الخلافات وإزالة العقبات القانونية والتقنية الموجودة في طريق قبول المعاهدة المقترحة بشأن قانون التصميم. وعلى هذا النحو، فإن المعاهدة بشأن قانون التصميم المقترحة ستحظى بقبول أوسع ويكون لها تأثير أكبر. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية، أفاد الوفد بأنه سيتخذ نهجا نشطا وبناء خلال المناقشات ذات الصلة.

18. وأشار وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى أنه خلال الدورة السابقة للجنة الدائمة وحسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة، تركزت المناقشات فيما يتعلق بالمعاهدة بشأن قانون التصميم على قضيتين متبقيتين. وخلال الدورة الحالية، يتعين على اللجنة الدائمة التركيز على التوصل إلى تفاهم مشترك حول تلك القضايا، الأمر الذي من شأنه أن يمكن اللجنة من المضي قدما إلى عقد اللجنة التحضيرية التي كان مقرر عقدها ليومين عقب دورة اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، ومن ثم إلى المؤتمر الدبلوماسي. وفيما يتعلق بأسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية، أعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراء مناقشات بناءة. وأشار الوفد إلى رغبته في إجراء دراسة حول المؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقل، لأن ذلك من شأنه أن يدخل في نطاق القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لدراسة الأنظمة المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية ضمن ولايتها الحالية والتي تغطي جميع الجوانب.

19. وأيد وفد سري لانكا البيان الذي أدلى به وفد الهند نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأفاد بأنه طالما أن اللجنة الدائمة لديها ولاية لمناقشة التطوير الدولي لقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، بما في ذلك تنسيق القوانين والإجراءات الوطنية، فإنه يعتقد بأن النتيجة المتوازنة للجنة هي أمر حيوي لضمان استفادة جميع البلدان من أعمالها. وأفاد بأنه في عالم يزداد ترابطا وتكافلا، من الضروري أن يستجيب نظام الملكية الفكرية المعاصر لتنوع الاحتياجات وتطوير جميع الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، مع الاعتراف بالحاجة إلى عمل دولي في الوقت المناسب لمنع تسجيل أو استخدام أسماء البلدان كعلامات تجارية بشكل غير مبرر، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد جامايكا بشأن وضع واعتماد مستقبلي لتوصية مشتركة (الوثيقة SCT/32/2)، وأعرب عن أمله أن تعمل اللجنة بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء على إيجاد نهج متوازن لمعالجة هذه القضية. وبينما أحيط الوفد علما بالتقدم الذي تم إحرازه في المناقشات بشأن مشروع المعاهدة بشأن قانون التصميم، أكد الوفد على أنه لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من العمل لكي تنعكس مختلف مستويات التنمية في الدول الأعضاء في نص المعاهدة. ورأى أن تنفيذ المعاهدة المقترحة يتطلب قدرة متزايدة من الدول على

تنفيذ التزاماتها. وفي هذا الصدد، اعتبر الوفد أن الشروط الكافية لبناء القدرات بهدف تلبية التزامات مشروع المعاهدة من شأنها المساهمة في تحقيق النتائج المرجوة بشكل واقعي. وأشار الوفد أيضا إلى التقدم الذي أحرزته اللجنة في المناقشات المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية، فضلا عن الجهود المبذولة لتعزيز فهم القواسم المشتركة والنهج المختلفة التي تم تبنيها من قبل مختلف الدول الأعضاء بشأن حماية المؤشرات الجغرافية. وأفاد بأنه في سري لانكا، كان قانون الملكية الفكرية رقم 36 لسنة 2003 يهدف إلى تسهيل تسجيل المؤشرات الجغرافية وحماية مصالح منتجي ومصدري الشاي السيلاني والقرفة السيلانية. وأقر وفد سري لانكا بأهمية الملكية الفكرية كأداة للتقدم التكنولوجي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذكر بأن بلاده بصدد إجراء عملية دمج للملكية الفكرية في صياغة سياستها الوطنية مع التركيز بشكل خاص على الابتكار والعلم والتكنولوجيا والإبداع لتعزيز التنمية الاقتصادية والتمكين من خلال تنفيذ خطة عمل مكونة من 10 نقاط بالتعاون مع الويبو. وأفاد بأن الخطة دخلت حيز التنفيذ في عام 2014 في أعقاب الزيارة التي قام بها السيد/ فرانسيس غري، مدير عام الويبو إلى سري لانكا في شهر نوفمبر عام 2013. وأعرب عن رغبته في التعبير عن خالص تقديره للتعاون القيم الذي تقدمه الويبو في تطوير ودعم تنفيذ خطة العمل التي يمكن أن تكون بمثابة نموذج للبلدان المشابهة لسري لانكا. وأفاد بأنه تم إنشاء آلية تنسيق في عام 2015 لتنفيذ خطة العمل وعُقدت اللجنة التوجيهية الوطنية بشأن الملكية الفكرية (SCIP) في يوليو 2015، ومنذ ذلك الحين، كان هناك تبادل لوجهات النظر بين اللجنة التوجيهية ومسؤولي الويبو من خلال مؤتمرات الفيديو التي كانت تعقد كل شهرين لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المكونة من 10 نقاط. وشكر الوفد المدير العام على دعمه المتواصل وعلى التعاون الذي امتد إلى سري لانكا في أنشطة الملكية الفكرية الخاصة بها، وأعرب عن توقعه باستمرار مثل هذا التعاون. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مداورات مثمرة خلال الدورة يمكنه المساهمة فيها بروح بناءة.

20. وأيد وفد عُمان البيان الذي أدلى به وفد الهند نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، رأى الوفد أن للجنة دورا تقوم به في تيسير التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بمشروع معاهدة بشأن قانون التصاميم، دعا الوفد جميع الأعضاء إلى إجراء مناقشات بشأن بناء القدرات لتمكين البلدان النامية من مواجهة تحديات تنفيذ المعاهدة والاستفادة الكاملة منها. وأفاد بأن بلاده تؤمن بأهمية الكشف عن شرط المنشأ، الذي كان له تأثير على التفاصيل الواجب تقديمها مع الطلب، ولكن هناك حاجة إلى ما يكفي من المرونة في تصميم نموذج الكشف. ورحب الوفد بالتوجيهات التي قدمتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين وأفاد بأنه سيشترك بشكل نشط من أجل التوصل إلى القرار البناء الذي من شأنه أن يسمح للجنة بالتوصية بعقد مؤتمر دبلوماسي خلال الموعد المحدد. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، رأى الوفد أن هناك حاجة ماسة إلى تحرك دولي لمواجهة الاستخدام غير المشروع لأسماء البلدان في العلامات التجارية وأعرب عن اعتقاده بأنه يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضية. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي إعطاء الأولوية لإيجاد نهج متوازن من شأنه أن يكون متوافقا مع ولاية كل من المنظمة واللجنة الدائمة.

21. وأيد وفد ترينيداد وتوباغو البيان الذي أدلى به وفد جزر البهاما نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأفاد بأن المناقشات حول المعاهدة المقترحة بشأن قانون التصاميم لها أهمية خاصة بالنسبة لبلاده لأن ترينيداد وتوباغو قد وافقت من حيث المبدأ على الانضمام إلى اتفاقية لاهاي. وكانت قضية حماية أسماء البلدان أيضا ذات أهمية خاصة، لاسيما بالنسبة لبلدان منطقة الكاريبي، حيث تمتلك كل دولة هوية مميزة خاصة بها فيما يتعلق بالثقافة والطعام والتقاليد وحتى الرياضة. ووفرت تلك الهوية الفريدة من نوعها فرصة للعلامات التجارية الخاصة بالبلاد، الأمر الذي بدوره سيزيد من التجارة الدولية وأسواق التصدير لبلدان منطقة الكاريبي. وحيث إن ترينيداد وتوباغو قد سعت إلى تنويع اقتصادها، وحيث كانت المناقشات بشأن حماية أسماء البلدان ذات أهمية خاصة، فقد أعرب الوفد بالتالي عن تأييده للجهود المبذولة من قبل وفد جامايكا. وأفاد بأن نظام أسماء الحقول (DNS) قد أثار عددا من التحديات بالنسبة لحماية الملكية الفكرية، وإن ذلك يرجع إلى الطبيعة العالمية للإنترنت، كالتسجيل بسوء نية واستخدام أسماء الحقول المقابلة لحقوق العلامات التجارية على سبيل المثال. ولذلك، كان النهج الدولي لمعالجة القضية ذي أهمية خاصة وكان هاما أيضا لاستكشاف التدابير الفعالة ضد إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وغيرها من الأسماء الجغرافية الهامة في عمليات نظام أسماء الحقول، لاسيما فيما يتعلق بالمنتجات

المحلية مثل كاكو ترينيداد وتوباغو الذي له شهرة دولية لكونه كاكو من الدرجة الأولى الذي يستخدم في صنع بعض أفضل الشوكولاتة في العالم. وفي عام 2016، كان هناك أحد عشر نوعاً من الكاكو قيد عملية التسجيل وفقاً لقانون الأصناف النباتية الجديدة في ترينيداد وتوباغو.

22. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد الهند نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. ورأى الوفد أنه من المهم إيجاد توازن بين التكاليف والفوائد المترتبة على إبرام المعاهدة المقترحة بشأن قانون التصاميم، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً اختلاف مستويات التنمية بين البلدان. وأفاد بأنه من المهم للغاية أن تحصل البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على المساعدة التقنية المناسبة وبناء القدرات من أجل تعزيز قدراتها في مجال التصاميم الصناعية بحيث تصبح قادرة على تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة المقترحة بشأن قانون التصاميم، وتمكينها من المشاركة والاستفادة بشكل فعال منها. وبالتالي، فإن إدراج شروط بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات في الجزء الرئيسي من المعاهدة المقترحة سيضمن اليقين والقدرة على التنبؤ والتوازن بين الحقوق والواجبات في مشروع النص. وأكد الوفد على أنه ينبغي أن تكون المساعدة التقنية وبناء القدرات جزءاً من المعاهدة بشأن قانون التصاميم، وذلك في شكل شرط ملزم من الناحية القانونية لتمهيد الطريق للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً نحو الاستفادة الفعالة من المعاهدة وتسهيل انضمامها إلى تلك المعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، أيد الوفد إدراج شرط الكشف في المادة (3) من المعاهدة بشأن قانون التصاميم، وأفاد بأن هذا الشرط مجرد إجراء شكلي. وأشار الوفد إلى أنه لا تزال هناك بعض القضايا العالقة بالمعاهدة بشأن قانون التصاميم والتي تحتاج إلى حل قبل عقد مؤتمر دبلوماسي. وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي على وجه الخصوص تسوية الخلافات المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات لفائدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وإدراج شرط الكشف بشكل ناجح وفقاً لولاية الجمعية العامة لعام 2015. وكانت الجمعية العامة قد وافقت على أن يتم وضع اللمسات الأخيرة على نص الاقتراح الأساسي للمعاهدة بشأن قانون التصاميم من قبل اللجنة الدائمة في الدورة الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين لها بهدف عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد المعاهدة بشأن قانون التصاميم في النصف الأول من 2017. ورأى الوفد أنه يجب تسوية هذه القضايا قبل اتخاذ قرار بعقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2017.

23. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد الهند نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأفاد بأن المعاهدة بشأن قانون التصاميم ستكون أداة ثمينة لمبدعي التصاميم في جميع أنحاء العالم، لأن المعاهدة يمكن ألا تنفذ الشركات الكبرى فحسب بل أيضاً المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، حيث أن هدفها هو تبسيط طلب التصميم وإجراءات التسجيل. وفي إشارة إلى قرار الجمعية العامة الأخيرة للويو، رأى الوفد أنه ينبغي للجنة الدائمة أن تركز على وضع اللمسات الأخيرة على نص الاقتراح الأساسي للمعاهدة بشأن قانون التصاميم خلال الدورة الحالية، بحيث يمكن عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد المعاهدة في نهاية النصف الأول من عام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن شرط الكشف في طلبات التصميم الخاصة بالموضوع على أساس الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لن يكون مناسباً في عملية مواءمة الإجراءات، واعتبر أن هذا الكشف كان شرطاً موضوعياً من شأنه أن يؤثر على إمكانية التسجيل للتصميم بدلاً من أن يكون إجراءً شكلياً، وبالتالي، فإنه يقع خارج نطاق المعاهدة بشأن قانون التصاميم. وأعرب الوفد عن قلقه من أن إدراج شرط الكشف في المعاهدة بشأن قانون التصاميم من شأنه أن يضع عبئاً لا مبرر له على المتقدمين بطلبات الحصول على حقوق التصاميم الصناعية. وأعرب عن أمله في إمكانية استخدام الاجتماع كمنصة لتسهيل عقد المؤتمر الدبلوماسي والوصول بتلك المناقشات الجارية المطولة إلى نتائج مثمرة. وفيما يتعلق بحماية أسماء البلدان، رأى الوفد أن الوثيقة SCT/35/4 ستوفر للجنة معلومات قيمة حول هذه القضية، وأفاد بأن العلامات التجارية التي تحتوي على أسماء البلدان يجب أن تكون محمية إذا ما قام مستخدمو العلامات الحاليين باستخدام أسماء البلدان بشكل شرعي وأصبحت العلامات التجارية معروفة أو اكتسبت الاعتراف في السوق المحلية. وأعرب الوفد عن دعمه الكامل للمقترحات التي قدمها وفد الولايات المتحدة الأمريكية والواردة في الوثائق SCT/30/7، SCT/31/7، SCT/34/5. وبالنظر إلى القيود الموجودة في القانون الجديد لاتفاق لشبونة الذي اعتمد مؤخراً والذي لم يأخذ بعين الاعتبار جميع الأنظمة المختلفة للمؤشرات الجغرافية الوطنية التي تم تنفيذها من قبل الدول الأعضاء، اعتبر الوفد أنه من الضروري إجراء مزيد من

الدراسة على المؤشرات الجغرافية ومراجعة جدوى نظام حفظ المؤشرات الجغرافية الدولية في إطار اللجنة الدائمة. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن التزامه الكامل بنجاح الدورة.

24. وأشار ممثل الرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA) إلى أنه على الرغم من أن كلمة العلامة التجارية كانت بارزة في اسم المنظمة، إلا أنها ذهبت إلى أبعد من مجرد معالجة حقوق العلامات التجارية، وكجزء من الخطة الاستراتيجية الحالية أسست الرابطة عددا من اللجان الجديدة لتعكس عملها بشكل صحيح. وكانت إحدى تلك اللجان هي لجنة التصميم التي شملت 50 عضوا من جميع القارات، والتي مثلت مجموعة واسعة من وجهات النظر حول التصميم وبراءات اختراع التصميم في جميع أنحاء العالم. ووضعت لجنة التصميم ودافعت عن مواقف سياسة الرابطة المتعلقة بالتصميم. ولذلك تم اشتغال حقوق التصميم في عمل الرابطة، وكانت الرابطة الدولية للعلامات التجارية فخورة بدعم أصحاب حقوق التصميم والممارسين الذين تمثلهم. وكانت الرابطة منذ فترة طويلة من دعاة التنسيق الدولي فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. وأفاد بأن تنسيق إجراءات الإيداع والتسجيل جعلت من السهل على أصحاب الحقوق حماية حقوقهم. وكان ذلك الأمر هاما بشكل خاص بالنسبة للمصممين الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أدى غياب التنسيق في ممارسات إيداع التصميم إلى ارتفاع التكاليف وشكل حاجزا أمام حماية الملكية الفكرية. وفيما يتعلق برسومات تمثيل التصميم، على سبيل المثال، واجه المصمم الفرد مشاكل متعددة وتكبد تكاليف ضخمة في محاولة الحصول على التسجيل لحماية التصميم في جميع أنحاء العالم. وأفاد بأن تنسيق وتبسيط متطلبات تسجيل التصميم سيفيد أصحاب التصميم ومستخدمي النظم الوطنية والإقليمية المختلفة، فضلا عن السلطات التي تدير تلك النظم. وأدت التطورات التكنولوجية السريعة إلى جعل التنسيق أكثر إلحاحا بشكل ملحوظ. وأصبحت تكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد متوفرة حاليا والتي أصبحت في متناول الجميع محليا في كثير من الأماكن. وارتفعت الحاجة للحماية بارتفاع مخاطر التعدي. ودعمت الرابطة الدولية للعلامات التجارية الجهود الضخمة التي بذلتها الأعضاء في الويبو حتى الآن بهدف التحرك نحو إجراءات إيداع مبسطة من شأنها أن تساعد على خلق حماية تصاميم أكثر فاعلية وسرعة وأكثر فاعلية من حيث التكلفة. ومثل هذا النظام المنسق يعني أيضا احتمال أقل أن يفقد المصممون حقوقهم من خلال الكشف عن غير قصد أو عدم توفر أو سوء فهم متطلبات الإيداع المعقدة في الاختصاصات المختلفة. وأعرب ممثل الرابطة الدولية للعلامات التجارية عن اعتقاده بأن تسوية القضايا العالقة في متناول اليد وناشد الدول الأعضاء استكمال مناقشاتهم بشأن تلك القضايا حتى يمكن عقد مؤتمر دبلوماسي في مصلحة المصممين والسلطات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، بهدف وضع اللمسات الأخيرة على المعاهدة المقترحة بشأن قانون التصميم واعتمادها.

25. وأكد ممثل برنامج الصحة والبيئة (HEP) أن أعضائه يتوقعون أن تأخذ اللجنة الدائمة في الاعتبار جميع إجراءات التسجيل في جميع أنحاء العالم، وعلى أساس هذا الفهم، أيد وجود شرط بشأن الكشف. ودعم ممثل البرنامج بقوة عقد مؤتمر دبلوماسي في الموعد النهائي الذي حددته الجمعية العامة.

## البند 5 من جدول الأعمال: التصميم الصناعية

قانون التصميم الصناعية وممارسته - مشروع المواد ومشروع اللائحة

26. اقترح الرئيس تركيز النقاش حول الاقتراح بشأن شرط الكشف على النحو المبين في البند (تاسعا) من المادة 3(1)(أ) من الوثيقة SCT/35/2، وقضية المساعدة التقنية وبناء القدرات، على النحو المبين في [المادة 22] [القرار] من نفس الوثيقة.

27. وأشار ممثل مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية (CEIPI) أنه في الدورة السابقة للجنة الدائمة، كان وفد موزامبيق قد لفت انتباه اللجنة إلى حقيقة أن مشروع المعاهدة بشأن قانون التصميم لم يتضمن شرطا مماثلا للمادة 2(2) من معاهدة قانون البراءات (PLT). ومع ذلك تم سد هذه الثغرة حاليا من خلال إدخال المادة 1 مكرر في مشروع المعاهدة بشأن قانون التصميم. وبالنظر إلى أن شرط الكشف كان مسألة قانون موضوعي، وبشكل أكثر تحديدا مسألة تتعلق بالحق



في التصميم، أفاد ممثل المركز أنه لا يتفق مع الرأي القائل بأن البند (تاسعا) قد تعامل مع مجرد إجراء شكلي يحتاج إلى أن يدرج في المادة 3(1)(أ). ورأى أن هذا النوع من التفكير يؤدي إلى عدم التناسق، حيث إن عدم وجود هذا الشرط في معاهدة قانون البراءات لم يمنع بعض الأطراف المتعاقدة بهذه المعاهدة من اشتراط متطلبات الكشف في تشريعاتها الوطنية، الأمر الذي أثبت أن هذا الشرط هو بمثابة مسألة قانون موضوعي في مجال قانون البراءات. ورأى ممثل المركز أن ما يرتبط بالقانون الموضوعي في قانون البراءات يمكن أيضا أن يرتبط فقط بالقانون الموضوعي في قانون التصميم. ومع تأكيده مجددا على قناعته بأن حذف البند (تاسعا) من المادة 3(1)(أ) لن يمنع أي طرف من إدراج أو الإبقاء على شرط الكشف في تشريعه الوطني أو الإقليمي، ذكر ممثل المركز أنه يعتبر المادة 1 مكرر بمثابة بداية لحل وسط. واقترح استكمال تلك المادة مع إدراج ملاحظة، أو بيان متفق عليه من قبل المؤتمر الدبلوماسي إذا لم تكن الملاحظة كافية. وفي الختام، أعرب الممثل عن أمله في إمكانية التوصل إلى حل وسط مقبول.

28. وأشار وفد اليونان، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى التوسع الأخير في نظام لاهاي بهدف تسليط الضوء على الأهمية المتزايدة للتصاميم الصناعية. كما أشار الوفد إلى أن المعاهدة المقترحة ستكون مفيدة لمستخدمي نظام الملكية الفكرية، لأنها ستؤدي إلى تنسيق وتبسيط الإجراءات للمتقدمين في الاختصاصات المتعددة مما يؤدي إلى تسهيل التجارة والاستثمار الدوليين. وتساءل الوفد عن كيف يمكن لمتطلبات الكشف المتعلقة بالموارد الوراثية (GRs) والمعارف التقليدية (TK) وأشكال التعبير الثقافي التقليدي (TCES) أن تكون مناسبة في إطار الهدف من المعاهدة بشأن قانون التصميم في تبسيط الإجراءات الشكلية للتصاميم، بقدر ما كان محتوى التصميم بمثابة قضية موضوعية لم تتناولها المعاهدة بشأن قانون التصميم. وفي إشارة إلى أن نسخة مشروع المعاهدة بشأن قانون التصميم التي قدمت في الدورة الواحدة والثلاثين للجنة الدائمة كانت توفر المرونة الكافية للدول الأعضاء، أفاد الوفد بأنه ينبغي أن يكون هناك تمييز واضح بين نظام البراءات والمناقشات حول شرط الكشف في طلبات براءات الاختراع من جهة، وبين نظام التصميم الصناعية من الجهة الأخرى. وبينما أقر بأن الدول الأعضاء يمكنها تقديم مقترحات في أي وقت، أعرب الوفد عن أسف المجموعة باء بأن الصيغة المقترحة لشرط الكشف، والتي كانت مختلفة عن بقية نص المادة 3، قد تم تقديمها في وقت متأخر من المرحلة، بعد ظهور توافق في الآراء بشأن نص المادة والغرض منها. وفي تأكيده مجددا على الرأي القائل بأن البند (تاسعا) من المادة 3(1)(أ) لم يساهم في تحقيق الهدف من المعاهدة أو تخدم الغرض الذي أعلنه مؤيديها، ناشد وفد المجموعة باء المؤيدين إعادة النظر في مقترحهم. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله في استعادة بيئة تفاوض تركز على موضوعات محددة وأن يتمكن أعضاء اللجنة الدائمة من التوصل لإيجاد حل مناسب لاستكمال المناقشات حول المساعدة التقنية وبناء القدرات وشرط الكشف، حسب التكاليف الصادر عن الجمعية العامة لليوبو.

29. وأفاد وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، أن المعاهدة بشأن قانون التصميم كانت معاهدة إجرائية لا تعالج القضايا الجوهرية، وتهدف إلى تيسير الوصول إلى حماية التصميم الصناعية عن طريق تنسيق وتبسيط الإجراءات المطلوبة للتسجيل. وأشار الوفد إلى أن المعاهدة ستكون مفيدة للمستخدمين لأنها توفر لهم القدرة على التنبؤ على المستويين الوطني والدولي. وفي إشارة إلى أن الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية كان مطلباً موضوعياً، أعرب الوفد عن رأيه مفاده أن الشروط واللوائح الحالية لمشروع المعاهدة وفرت مساحة السياسة اللازمة للدول الأعضاء لاعتماد الأحكام وفقاً لاحتياجاتها الوطنية. واختتم الوفد بالإعراب عن استعداده للمشاركة في مناقشات بناء لإيجاد حل وسط مقبول من جميع الأطراف.

30. وناشد وفد المملكة العربية السعودية اللجنة بالتحرك بسرعة وإحراز تقدم بطريقة إيجابية بشأن القضيتين العالقتين. ودعا الدول الأعضاء إلى إظهار الانفتاح من أجل التوصل إلى توافق في الآراء، وأعرب الوفد عن رأيه مفاده أن النص على شرط الكشف، على النحو الذي اقترحه وفد المجموعة الأفريقية، يمكن الإبقاء عليه في مشروع المعاهدة بشأن قانون التصميم، لأنه سيمكن الدول الأعضاء من توفير المزيد من المرونة.

31. وأعلن وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، أن المجموعة الأفريقية ليست في وضع يمكنها من سحب اقتراح إدراج البند (تاسعا) في المادة 3 (1) (أ). وتساءل عن الأسباب التي جعلت بعض الوفود تعارض الاقتراح وأشار إلى أن وفد المجموعة الأفريقية قدم تفسيرات في الدورة السابقة للجنة الدائمة وأفاد بأنه على استعداد لتقديم المزيد من التوضيحات إذا طلب أعضاء اللجنة ذلك. وأشار الوفد إلى أنه بالنسبة للمجموعة الأفريقية وغيرها من أعضاء اللجنة الدائمة الداعمين للاقتراح، يتناول الاقتراح مسألة الأهلية. وفي إشارة إلى أنه لا مشروع الاقتراح الأساسي ولا أساليب عمل المنظمة منعت أي دولة عضو من تقديم اقتراح حتى قبل المؤتمر الدبلوماسي، أفاد الوفد بأنه لا يتفق مع الرأي القائل بأن هناك توافقا في الآراء قد تم التوصل إليه قبل الإدراج المقترح للبند (تاسعا) في المادة 3(1)(أ) الذي طرحته المجموعة الأفريقية.

32. وأشار وفد كولومبيا إلى أهمية تسهيل الحصول على الحماية للمصممين الذين كانوا المستفيدين الرئيسيين من المعاهدة بشأن قانون التصميم، واعتبر أنه من غير المرغوب به اشتغال المعايير التي لم تكن جزءا من الوحدة الموضوعية للمعاهدة. ومع الاعتراف بأنه يمكن الكشف عن منشأ الموارد الوراثية أو المعارف التقليدية في مجال براءات الاختراع، تساءل الوفد عن كيف يمكن للموارد الوراثية أو المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي أن ترتبط بالتصاميم الصناعية. وأعرب عن رأيه بأن شرطا في هذا المجال يمكن أن يكون ضارا حتى بالسكان الأصليين، وأفاد بأنه من وجهة نظره كانت هناك محاولة لاستخدام الملكية الصناعية في حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعلن الوفد أنه على الرغم من عدم تأكده من أهمية الشرط المقترح، إلا أنه ظل مستعدا لسماع المزيد من التوضيحات بشأن الاقتراح.

33. وأفاد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية)، معبرا عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بأن للدول الأعضاء الحق في تقديم اقتراحات في أي وقت حتى أثناء المؤتمر الدبلوماسي. وأعلن الوفد أنه يؤيد إدراج شرط الكشف في المادة 3، حيث ينظر إلى هذا الشرط باعتباره مجرد إجراء شكلي طالما أن يتم فحص المعلومات التي يتم الكشف عنها. وأعرب الوفد عن رغبته في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة قبل عقد اللجنة التحضيرية.

34. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عن رأيه مفاده أن متن مشروع المعاهدة بشأن قانون التصميم قد استقر لبعض الوقت. وترحيبا بفرصة مناقشة القضايا العالقة حسب التكاليف الصادر عن الجمعية العامة لليويو، اعتبر الوفد أن حل تلك القضايا خطوة أساسية للانتقال إلى اللجنة التحضيرية. وفي إشارة إلى أن الغرض من المعاهدة بشأن قانون التصميم هو التوافق وتبسيط عملية تسجيل التصميم، أعرب الوفد عن عدم اقتناعه بأن الاقتراح بشأن شرط الكشف على النحو الوارد في المادة 3 من المعاهدة بشأن قانون التصميم مهم بالنسبة للتصاميم الصناعية التي تحمي ظهور المنتج. ورأى الوفد أن شرط الكشف مرتبط بنظام البراءات. وأشار الوفد إلى أن قضية شرط الكشف قد تم تناولها في الاجتماع الأول للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في فبراير 2016، حيث تم عقد مناقشات موضوعية مثمرة ومفتوحة لفهم مختلف القضايا المطروحة على الطاولة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات في الدورة القادمة للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في مايو 2016، مما يؤكد حقيقة أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قد أسهموا بشكل بناء في تلك المناقشات مع تقديم اقتراح هام بشأن شرط الكشف الخاص ببراءة الاختراع للموارد الوراثية، وفي انتظار مزيد من المناقشات بشأن المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية. ورأى الوفد أن اللجنة الحكومية الدولية هي المحفل المناسب لمناقشة القضايا الجوهرية ذات الصلة بمتطلبات الكشف.

35. وأعرب وفد المكسيك عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد كولومبيا، وذكر أنه من حيث الاختصاص، تعمل حماية التصميمات الصناعية بشكل صحيح وبالتالي ارتفع عدد التسجيلات الوطنية. ورأى أن النص على شرط إضافي يؤدي إلى انتكاسة في استخدام حقوق الملكية الفكرية.

36. وأعرب وفد سويسرا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليونان نيابة عن المجموعة باء، وأيد أيضا البيان الرئيسي الذي أدلى به ممثل مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية. كما أعرب الوفد عن رأي مفاده أن شرط الكشف لم يكن أمرا شكليا، ولكنه مسألة القانون الموضوعي. وبينما أقر بأهمية الشرط، الذي تم اعتماد شرط به في قانونه الوطني للبراءات، أكد الوفد أن الشرط ليس له مكان في مجال التصاميم، حيث المهم فقط هو المظهر. وفي إعلانه عن أنه يتفق مع المادة 1 مكرر، على النحو الذي اقترحه الرئيس، أشار الوفد إلى أن إدراج مثل هذا الشرط في المعاهدة بشأن قانون التصاميم سيكون حلا وسطا جيدا ويسمح للمجموعة الأفريقية بسحب اقتراحها.

37. وأكد وفد كندا مجددا على دعمه للعمل المعياري للجنة الدائمة بشأن إبرام معاهدة بشأن قانون التصاميم وأعرب عن رأي مفاده أن نص المعاهدة قد وصل بالفعل إلى مستوى كاف من النضج قبل انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجنة الدائمة التي عقدت في نوفمبر 2014. وأشار الوفد إلى أنه في ذلك الوقت كان على استعداد للعمل بشكل بناء مع الدول الأعضاء الأخرى للتوصل إلى قرار للتوصية بمؤتمر دبلوماسي. ومنذ ذلك الحين، اقترح شرط جديد من جانب المجموعة الأفريقية، والذي أنشأ إمكانية شروطا موضوعية جديدة للمتقدمين بطلب التسجيل، وبالتالي، تعارض مع الهدف من المعاهدة بشأن قانون التصاميم، الذي كان يهدف إلى التقليل من المتطلبات الإدارية المتعلقة بطلبات التصاميم الصناعية. وفي تعبير عن أسفه على الإضافة الأخيرة لنص جديد بشأن متطلبات الكشف في طلبات التصاميم الصناعية في إطار المعاهدة بشأن قانون التصاميم، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن إضافة هذا الشرط إلى المعاهدة بشأن قانون التصاميم لم يكن مناسباً في سياق المفاوضات التي تهدف إلى تنسيق الشكليات، ومن شأن ذلك أن يخلق احتمال وجود التزام موضوعي جديد. وأعرب الوفد عن اتفاقه مع التصريحات التي أدلى بها وفدي اليونان، نيابة عن المجموعة باء، ووفد الاتحاد الأوروبي، وكذلك مع البيان الذي أدلى به ممثل مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية، كما أعرب عن مرونته وانفتاحه على مواصلة العمل بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى على تحقيق نتيجة إيجابية.

38. وأفاد وفد اليابان، معرباً عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة باء، أن البند (تاسعا) من المادة 3(1)(أ) المقترح لم يكن ضرورياً لأنه ينص على الشرط الموضوعي الذي لم ينسجم مع الهدف من المعاهدة بشأن قانون التصاميم. وفي إشارة إلى أن قلق المجموعة الأفريقية قد تم تناوله في إطار المادة 1 مكرر، على النحو الذي اقترحه الرئيس في الدورة السابقة للجنة الدائمة، أعلن الوفد عن استعداده لمواصلة مناقشة هذا البند بطريقة بناءة.

39. وأفاد وفد جمهورية كوريا، في إشارة إلى أن الهدف من المعاهدة بشأن قانون التصاميم هو تبسيط إجراءات طلبات التصميم، أنه ينبغي للجنة أن تركز على التبسيط المشار إليه. وأعرب عن رأي مفاده أن شرط الكشف شرط جوهري - وليس مجرد إجراء شكلي - الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على إمكانية تسجيل التصميم. ونتيجة لذلك، فإن إدراج مثل هذا الشرط في المعاهدة بشأن قانون التصاميم لن يكون مناسباً في إطار إجراءات التنسيق. وأخيراً، أيد الوفد الآراء التي أعرب عنها وفد الاتحاد الأوروبي بأنه يجب مناقشة هذه القضية في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور.

40. وذكر وفد الصين، مؤيداً من حيث المبدأ الاقتراح الذي تقدم به وفد المجموعة الأفريقية، أنه يمكن أن يبدي مرونة بشأن هذه القضية. واعتبر أن الاقتراح متعلق بشرط اختياري وأن المادة 3(2) من المعاهدة بشأن قانون التصاميم تحظر أي متطلبات أخرى غير تلك المشار إليها في المادة 3(1) وفي المادة 10، وأعرب الوفد عن أمله في أن ينظر أعضاء اللجنة في إضافة الشرط المقترح، وذلك لتمكين البلدان الراغبة في إدراج هذا المطلب في قوانينها من القيام بذلك.

41. وأيد وفد نيجيريا، متحدثاً بصفته الوطنية، التصريحات التي أدلى بها وفد المجموعة الأفريقية ووفدي الصين وإيران (جمهورية - الإسلامية). وحيث إن المقترحات تعكس المصالح الوطنية للمبدعين، أفاد الوفد بأنه لا يصح وصف اقتراحا تقدمت به أي دولة في منتدى حكومي دولي بأنه غير ملائم. ورأى الوفد أيضاً أن طلب سحب اقتراح هو بمثابة عدم احترام

للسيادة الوطنية ومسؤولية الدول ذات السيادة عن ضمان أن مصالح المبدعين قد مُثلت في المنتدى. وفي إشارة إلى أن شرط الكشف المقترح لن يغير من طبيعة أو روح مشروع المعاهدة بشأن قانون التصميم، لأنه يسعى للحفاظ على مساحة السياسة القائمة على المستوى الوطني، أفاد الوفد أن اشتراط الإشارة إلى مصدر التصميم كان جزءاً من التأكيد على جدته أو أصالته. وعلاوة على ذلك، رأى الوفد أن لكل معاهدة شكلية نتائج موضوعية وأن بعض شروط مشروع المعاهدة بشأن قانون التصميم، كالمادة 9 على سبيل المثال، لها آثار موضوعية. وأخيراً، أعرب الوفد عن افتحاحه واهتمامه بالحفاظ على محادثات بناءة ومفيدة للمضي قدماً وتحقيق التوافق في الآراء.

42. وأعرب ممثل الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية عن رأي مفاده أن إدراج شرط الكشف المقترح في المادة 3 من المعاهدة بشأن قانون التصميم من شأنه أن يضيف طبقة من عدم اليقين والتكلفة والإدارة والتعقيد. وفي حين أن حق التصميم قد حمى المظهر العام للتصميم ولا يمتد إلى أي من أجزاء معينة منه، فقد بدا أن الشرط المقترح يستخرج العناصر لأنه اشترط الكشف عن أصل مكونات التصميم. وفي إشارة إلى أنه يمكن استبدال لفظ "التقليدية" بكلمة "القديمة"، حيث أن الشيء التقليدي يوحى بالوجود السابق بشكل ضمني، أشار ممثل الجمعية إلى أن تحديد أجزاء التصميم التي كانت تقليدية أو قديمة، ستكون بمثابة مشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت مصطلحات أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية غامضة، وستحتاج إلى تعريف لتمكين مقدمي طلبات التسجيل من معرفة ما يجب الكشف عنه لتلبية الشرط.

43. وأعرب وفد موزامبيق عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، والذي دعمه وفود الصين والهند وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأقر بأن الهدف من المعاهدة بشأن قانون التصميم كان الحد من المتطلبات الواجب توافرها في مقدم طلب الحصول على الحماية، وبالتالي تسهيل حماية التصميم على مستوى العالم. وحيث لن يحتاج المتقدمون بطلبات الحماية إلى أن يكونوا على دراية بالقوانين المختلفة من أجل الحصول على الحماية، فسوف يتم إيداع المزيد من الطلبات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وإذا اشتمل تصميم مسجل على أشكال التعبير الثقافي التقليدي، فإن المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية سوف يدافعون عن حقوقهم أمام أكثر من سلطة قضائية مقابل نفقات كبيرة. وفي إغارة للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا، اعتبر الوفد أيضاً أن بعض أحكام المعاهدة بشأن قانون التصميم بدت موضوعية أكثر منها رسمية ويمكن أن تعيق تحديد وتناول الاختلاس في سياق التصميم. وأشار الوفد إلى المواد 6 و13 و17 من المعاهدة بشأن قانون التصميم، فضلاً عن الحكم الذي يسمح باستخدام الخطوط المنقطة للإشارة إلى الموضوعات غير المدعى بها، والتي من وجهة نظره اشتملت على متطلبات ذات آثار موضوعية. وفي ضوء تلك الشروط الموضوعية، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، أعرب الوفد عن اعتقاده أن الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية لفائدة مساحة السياسة يبدو متنسقاً مع الحماية اللازمة للمصممين المحليين لتسهيل تحديد ما إذا كانت تصاميمهم قد اختلست.

44. وصرح وفد إندونيسيا بأنه ينبغي التوصل إلى الحل الوسط، لأنه يرى أن هناك مساحة للنقاش بين المادة 1 مكرر، التي اقترحتها الرئيس، واقتراح مجموعة البلدان الأفريقية. وأبلغ الوفد اللجنة أنه في إطار إعادة النظر في قانون التصميم الصناعية في إندونيسيا، تجري حالياً مناقشة تنفيذ شرط الكشف الإلزامي لأشكال التعبير الثقافي التقليدي على المستوى الوطني. وفي تأكيد على عدم وجود اتصال بين اللجنة الحكومية الدولية والمعاهدة بشأن قانون التصميم، أفاد الوفد أن هناك حاجة لمناقشة تلك القضايا بشكل منفصل. وبينما أعرب عن تفهمه لصعوبة تحديد المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي أو الموارد الوراثية أو الفولكلور، أفاد الوفد بأنه مقتنع أن اقتراح المجموعة الأفريقية له طبيعة إجرائية. وفي الختام، أفاد الوفد بأنه من وجهة نظره هناك ارتباط بين العناصر الإجرائية والموضوعية.

45. واقترح وفد كولومبيا تعديل صياغة البند (تاسعا) من المادة 3(1)(أ)، بحيث يتم النص على الإقرار الذي فيه يذكر مقدم الطلب أن تصميمه كان جديداً وأنه يمثل أصل التصميم. ومن وجهة نظر الوفد، تعتبر مثل هذه الصيغة تتوافق مع المادة 1 مكرر، على النحو الذي اقترحه الرئيس، وسوف تكون قابلة للتطبيق حيثما كان هناك حاجة للقانون الوطني.

46. وأيد وفد المملكة المتحدة وفد اليونان، متحدًا باسم المجموعة باء، وأفاد بأن مقدمي المقترح قد أخفقوا في إقناع الدول الأعضاء بأن البند (تاسعا) من المادة 3(1)(أ) كان عنصرًا حاسمًا في المعاهدة بشأن قانون التصاميم. وأشار إلى أن بعض الأسئلة الرئيسية التي أثيرت في الدورة السابقة من قبل أعضاء المجموعة باء بقيت دون إجابة أو جزئيًا دون رد. وحيث إنه يرى أن المعاهدة بشأن قانون التصاميم لن تسلب حرية الدول الأعضاء في التشريع بولاياتها القضائية، تساءل الوفد عن أحكام المعاهدة التي من شأنها أن تحد من مساحة السياسة. وأخيرًا، أعرب الوفد عن رغبته في التوصل إلى حل وسط مناسب.

47. وأيد وفد كوستاريكا التصريحات التي أدلى بها وفدي كولومبيا والمكسيك.

48. وأعرب وفد جمهورية مولدوفا، في إشارة إلى أن شرط الكشف المقترح في المادة 3 كان مطلبًا موضوعيًا، ذكر أنه ينبغي على أعضاء اللجنة الدائمة تركيز اهتمامهم على مقدمي الطلبات الذين بحاجة للحصول على الحماية لتصاميمهم في العديد من البلدان التي تستخدم نفس نموذج الطلب والوثائق.

49. وشكر وفد هنغاريا وفود موزامبيق ونيجيريا وجنوب أفريقيا على التفسيرات المقدمة في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الدائمة، وأفاد أنه وفقًا للمناقشات بشأن تنفيذ شرط الكشف الذي عقد في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الدائمة، استطاعت فقط جنوب أفريقيا تنفيذ شرط الكشف هذا في تشريعاتها الوطنية. وتساءل الوفد عما إذا كان الوضع قد تغير.

50. وأفاد وفد نيجيريا، متحدًا نيابة عن المجموعة الأفريقية، أنه لم يكن يتعين على المجموعة الأفريقية ولا أي بلد آخر إقناع الدول الأعضاء بشرعية مبدأ سياسة مفضل. وفي تأكيده مجددًا على دعم المجموعة الأفريقية للمادة 1 مكرر، أعرب الوفد عن اعتقاده أنه يتعين على أعضاء اللجنة أن يعملوا معًا على سد الفجوة بين مصالح المجموعة الأفريقية ومصالح المعارضين. وفي إشارة إلى أن بروتوكول سواكوبوند قد دخل حيز التنفيذ في مايو 2015 وأن ست دول قد صادقت عليه في ذلك الوقت، أوضح الوفد أن الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) قد بدأت الآن تجربة معالجة الطلبات المنفذة للحكم المعني. وفي إشارة إلى المادة 3(1)(أ)، أشار الوفد إلى أنه ليس كل طرف متعاقد سينفذ في قانونه جميع البيانات أو العناصر الواردة في هذا الشرط، بحيث سيظل هناك بعض درجات التنافر. وأخيرًا، توصل الوفد إلى استنتاج مفاده أن الفكرة كانت تسهيل وتبسيط عملية الحصول على الحماية الدولية للتصاميم التي لا تستند إلى اختلاس أو استخدام معارف الآخرين.

51. وأيد وفد اليونان، متحدًا بصفته الوطنية، التصريحات التي أدلى بها الاتحاد الأوروبي والمجموعة باء. وعلى الرغم من أن بعض الدول ترى أن هناك حاجة لشرط الكشف لتقييم ما إذا كان التصميم يستحق التسجيل، أكد الوفد مجددًا أنه لا يفهم كيف يمكن لشرط موضوعي كهذا أن يصلح في معاهدة تختص بالشكليات. وحقيقة أن شرط يترتب عليه آثار موضوعية لا يعني أنه يمكن إدراج عناصر أخرى غير تلك العناصر الرسمية في نص المعاهدة بشأن قانون التصاميم. وأعرب عن اقتناعه بأن المعاهدة بشأن قانون التصاميم لا تمنع طرفًا من إدراج شرط الكشف في تشريعاته الوطنية.

52. وأشار الرئيس إلى المناقشات المثمرة التي دارت بشأن قضية شرط الكشف وفتح الباب للوفود بشأن قضية المساعدة التقنية.

53. وأكد وفد البرازيل مجددًا على موقفه بأن المساعدة التقنية ينبغي أن تكون شرطًا ملزمًا قانونًا من شروط المعاهدة بشأن قانون التصاميم في شكل بند، حيث إن البند يوفر اليقين القانوني والقدرة على التنبؤ بالنسبة للأطراف. وفي إشارة إلى أن البند كان متماشيا مع روح جدول أعمال التنمية، مع وضع التوصيات 1 و12 و15 بشكل خاص في الاعتبار، أشار الوفد إلى أن المادة 51 من معاهدة التعاون بشأن البراءات كان لها آثارًا إيجابية فيما يتعلق بالمساعدة التقنية للبلدان النامية.

54. وأكد وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، مجددا على الموقف المرن والمستمر للمجموعة بشأن الطريقة التي ستدرج بها المساعدة التقنية في المعاهدة بشأن قانون التصاميم. وفي دعوة للدول الأعضاء لإظهار أقصى قدر من المرونة في إيجاد حل، وحيث لم يعترض أي وفد على مبدأ اشتغال المساعدة التقنية في المعاهدة المستقبلية، اقترح وفد المجموعة الانتقال إلى المؤتمر الدبلوماسي لمناقشة والاتفاق على طرق تقديم هذه المساعدة.
55. وذكر وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أنه لا يزال مرنا فيما يتعلق بشكل المساعدة التقنية. وتأكيدا على دعمه لتقديم المساعدة التقنية بشكل فعال في تنفيذ المعاهدة بشأن قانون التصاميم، رأى الوفد أن أي شكل يتم الاتفاق عليه يجب أن يوجه إلى متطلبات المستخدمين النهائيين.
56. وأعرب وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل.
57. وذكر وفد الاتحاد الروسي أنه لا يزال مرنا بشأن المساعدة التقنية ومكانتها. ورأى أن نص الشرط كان جاهزا لمؤتمر دبلوماسي وأن أي قرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي يجب ألا يستند إلى ما إذا كان قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن وضع هذا الشرط من عدمه.
58. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل ووفد نيجيريا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، بشأن اشتغال المساعدة التقنية وبناء القدرات في متن مشروع المعاهدة المقترحة بشأن قانون التصاميم، بهدف ضمان اليقين القانوني والقدرة على التنبؤ.
59. وذكر وفد كندا أنه لا يزال داعما للالتزام بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات فيما يتعلق بالمعاهدة بشأن قانون التصاميم. وأعرب الوفد عن ثقته بأن قرار المؤتمر الدبلوماسي بشأن المساعدة التقنية من شأنه أن يوفر التزاما واضحا بما فيه الكفاية فيما يتعلق بتوفير تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات في سياق المعاهدة بشأن قانون التصاميم. ومع ذلك، أكد الوفد على مرونته من حيث ما إذا كان هذا الشرط ينبغي أن يكون بندا أو قرار، طالما أن الاتفاق على البند لن يكون شرطا مسبقا للمضي قدما إلى مؤتمر دبلوماسي.
60. وكرر وفد اليونان، متحدثا باسم المجموعة باء، الرأي القائل بأن الويبو تقوم بتقديم المساعدة التقنية بنجاح وستواصل القيام بذلك في إطار ولايتها، بغض النظر عن وجود شرط في المعاهدة بشأن قانون التصاميم.
61. وأفاد وفد جزر البهاما، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، أن غالبية الدول الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية تعتبر أن المساعدة التقنية الفعالة وتعزيز القدرات الوطنية ذات أهمية حيوية بالنسبة لها، بغض النظر عن طبيعة الشرط.
62. وذكر وفد الصين أنه لا يزال مرنا، على الرغم من أنه يفضل وجود بند.
63. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد اليونان، نيابة عن المجموعة باء، وذكر أنه يتفهم تماما أهمية المساعدة التقنية وبناء القدرات في البلدان النامية وأقل البلدان نموا في مجال الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن حكومة اليابان كانت تمول عدد من الأنشطة على أساس المساهمة الطوعية في إطار أموال الصناديق بترتيب مع الويبو لنحو 30 عاما، بما في ذلك في مجال التصاميم الصناعية. وقد تم تنفيذ تلك الأنشطة مع مراعاة الاحتياجات الفردية وطلبات البلدان المستفيدة، وتم تلقيها بشكل جيد من قبل الجهات المعنية في تلك البلدان. وبناء على تلك التجربة، رأى الوفد أن القرار جاء في معظمه مناسبا للنص على موضوع المساعدة التقنية وبناء القدرات، أن مثل تلك الأنشطة بحكم طبيعتها ينبغي أن تنفذ على نطاق واسع بطريقة مرنة بناء على تطور احتياجات البلدان المستفيدة.

64. وأشار الرئيس إلى أن معظم الوفود تميل إلى توفير المساعدة التقنية وأن هناك نهجين فيما يتعلق بطبيعتها. وكانت مجموعة من الدول تفضل بندا بشأن المساعدة التقنية، في حين أن وفود أخرى أعربت عن تفضيلها لقرار. كما أكد الرئيس على الروح الإيجابية للمناقشات والرغبة التي أعرب عنها الوفود في محاولة لإحراز تقدم في هذه القضية. وفي هذا السياق، اقترح الرئيس مناقشة القضية في مشاورات غير رسمية.
65. واستأنف الرئيس عمل اللجنة بعد المشاورات غير الرسمية، وأبلغ اللجنة بأنه تم تقديم ورقة غير رسمية خاصة بالرئيس بشأن المادة 3 إلى الوفود.
66. وأعلن وفد الهند، متحدثا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، انه على الرغم من أن المجموعة رأت مزايا في الاقتراح، إلا أن بعض أعضاء المجموعة كان لديهم تحفظات على النص، والتي يمكن أن تُناقش في إطار المشاورات غير الرسمية. وفي تسليط الضوء على الطبيعة الحاسمة لليوم الختامي للدورة الخامسة والثلاثين للجنة الدائمة، أعرب الوفد عن رغبة مجموعة آسيا والمحيط الهادئ في لعب دور مهم في هذه العملية، وأعرب عن مرونة المجموعة ورغبتها في المشاركة البناءة مع الوفود الأخرى.
67. وأفاد وفد جزر البهاما، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أنه على الرغم من أن بعض أعضاء المجموعة لديها بعض القلق، إلا أن مجموعته تود المضي قدما في المناقشات والتفاوض بطريقة بناءة.
68. وأشار وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، إلى أن لدى مجموعته نظرة إيجابية بشأن الورقة غير الرسمية للرئيس، ولكن هناك حاجة لمواصلة مناقشة الاقتراح.
69. وأفاد وفد اليونان، متحدثا باسم المجموعة باء، أنه قد أجرى مناقشات بشأن الورقة غير الرسمية للرئيس، وسيقدم تعليقاته إلى اللجنة الدائمة.
70. وأعلن وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، أن المجموعة رغبة في تقديم بعض التوضيح بشأن التعليقات على الورقة غير الرسمية للرئيس، وأكد التزامه بالمشاركة البناءة.
71. وأعرب وفد الصين عن رأي مفاده أن تقدما قد أحرز فيما يتعلق باقتراح الرئيس وأفاد بأنه سيتخذ نهجا نشطا وبناء في المفاوضات المستقبلية.
72. وأعرب وفد جمهورية مولدوفا عن دعمه لاقتراح الرئيس واستعداده للعمل بجدية من أجل وضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة وإرسالها إلى المؤتمر الدبلوماسي.
73. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن بعض المخاوف بشأن إدراج الشرط الذي جرت مناقشته والذي قد يتعارض مع طبيعة اتساق المعاهدة، إلا أنه طلب المزيد من الوقت للتشاور مع مسؤولي بلاده.
74. وأفاد الرئيس، معربا عن امتنانه لجميع الوفود على التزامهم بالعمل بطريقة بناءة، بأنه يشعر بالثقة من أن اللجنة الدائمة ستكون قادرة على التغلب على الصعوبات. وأشار إلى أن المعاهدة لن تمنع أي دولة من النظر في التصاميم الصناعية بطريقتها الخاصة ولن تمنعها من النظر في المادة والموضوع بطرق مختلفة، لأن ذلك كان هو الحال مع معاهدة قانون البراءات ومعاهدة قانون العلامات. واقترح الرئيس مواصلة النقاش في المشاورات غير الرسمية.
75. وأفاد الرئيس، عند استئناف العمل بعد المشاورات غير الرسمية، أن الورقة غير الرسمية للرئيس والتي تحتوي على مشروع المادة الجديدة 3(2)(ب) وكذلك مشروع بيان متفق عليه، قد نوقشت خلال المشاورات غير الرسمية. وأشار الرئيس إلى أن جميع الوفود تقريبا قد وافقت على المبدأ الوارد في مشروع المادة 3(2)(ب) المقترحة، بما يخضع لبعض المزيد

من العمل. وأفاد أنه مع ذلك، أعربت بعض الوفود عن رغبتها في مناقشة هذا الشرط إلى جانب البيان المتفق عليه، في حين أن بعض الوفود الأخرى لم توافق على مشروع البيان المتفق عليه. وحيث لا تزال هناك فجوة كبيرة بين وجهات نظر الوفود بشأن هذه القضية، أبلغ الرئيس اللجنة بأنه صاغ ورقة غير رسمية أخرى بشأن المادة 1 مكرر، وقام بإعادة ترقيم المادة 2، بهدف ترك مساحة سياسة للأطراف المتعاقدة. وأفاد الرئيس أن الورقة غير الرسمية الأخيرة قد نوقشت أيضا خلال المشاورات غير الرسمية. وأضاف أنه في حين أن بعض الوفود ارتأت حلا في الاقتراح المتصل بالمادة 2، إلا أن البعض الآخر قد يحتاج إلى مزيد من الوقت للنظر في ذلك.

76. وأعرب وفد جزر البهاما، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن تأييده للاقتراح المقدم من الرئيس فيما يتعلق بمشروع المادة 2.

77. وأعرب وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، عن تفضيله للاقتراح الأولي للرئيس بشأن المادة 3 كأساس للمناقشات.

78. وأبلغ وفد الهند، متحدثا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، اللجنة بأنه وافق على اقتراح من الرئيس بشأن المادة 2. وفيما يتعلق بالمادة 3، وأفاد بأن معظم أعضاء المجموعة يمكن أن توافق على الورقة غير الرسمية للرئيس. ودعا الوفد الوفود الأخرى إلى إظهار المرونة بروح التعددية.

79. وذكر وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، أنه لا يزال يحاول فهم قلق المجموعة الأفريقية، حيث رأى أن تلك المخاوف قد تم تناولها بالفعل في النص. وفي روح من المرونة ولأجل الوصول إلى الهدف من عقد المؤتمر الدبلوماسي، أعلن الوفد أنه ينظر إلى مقترح الرئيس بشأن المادة 2 بطريقة إيجابية.

80. وأفاد وفد الصين، معربا عن افتحاحه، أنه يمكن أن يتفق مع الورقة غير الرسمية للرئيس والاقتراح الأولي.

81. وذكر وفد اليونان، متحدثا باسم المجموعة باء أنه ينظر إلى اقتراح الرئيس بطريقة إيجابية.

82. وأشار الرئيس إلى أنه لا يوجد أي وفد يعارض صياغة المادة 2. وحيث يبدو أنه من الصعب الذهاب إلى أبعد من ذلك بالنسبة لمشروع المادة 3، اقترح الرئيس مواصلة المشاورات غير الرسمية بشأن المادة 2.

83. واستأنف الرئيس عمل اللجنة الدائمة بعد المناقشات غير الرسمية. وأبلغ اللجنة بأنه قد أعد ورقة غير رسمية بشأن المادتين 2 و3، تهدف إلى استيعاب آراء جميع الوفود، حيث إنه يرى أنها الفرصة الأخيرة للامتثال للولاية الممنوحة من قبل الجمعية العامة لليوبو.

84. وأعلن وفد جزر البهاما، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أن مجموعته مستعدة للعمل مع اقتراح الرئيس بالمؤتمر الدبلوماسي، وبالتالي أعرب عن رغبة المجموعة في المضي قدما إلى اللجنة التحضيرية.

85. وأعلن وفد الصين، معربا عن تقديره للجهود التي بذلها الرئيس، أنه يمكن أن يوافق من حيث المبدأ على النص الذي اقترحه الرئيس وناشد الوفود الأخرى إظهار المرونة.

86. وأفاد وفد الهند، متحدثا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء المجموعة بشأن النص المقترح، على الرغم من أن المجموعة رأت أن بعض العناصر من المادتين 2 و3 يمكن أن تشكل أساسا جيدا لمزيد من المفاوضات.



87. وأعلن وفد اليونان، متحدثا باسم المجموعة باء، أن المجموعة باء ترحب باقتراح الرئيس، شريطة حذف الملاحظة 3.08. وأفاد بأن المجموعة تنظر إلى النص المقترح، باستثناء الملاحظة 3.08، كسبيل للمضي قدما إلى مؤتمر دبلوماسي، حيث يمكن إعادة صياغة النص ووضع اللمسات الأخيرة عليه.
88. وأعلن وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، أن المجموعة ترحب بالاقترح الأخير للرئيس، ويمكن أن تعمل على النص كله، باستثناء الملاحظة 3.08، في مؤتمر دبلوماسي.
89. وأفاد وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بالنص الأخير الذي اقترحه الرئيس. وذكر بأن المجموعة الأفريقية رأت أنه في حين أن بعض العناصر لا ينبغي أن تدرج في النص، هناك البعض الآخر الذي لم يتم إدراجه. وفي تأكيده على أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل، ذكر الوفد أن المجموعة الأفريقية رأت أن النص ليس في مرحلة تسمح بنقله إلى مؤتمر دبلوماسي.
90. وطلب وفد إسبانيا، بدعم من وفد كولومبيا وهنغاريا، توضيحا لأجزاء من الاقتراح الأخير للرئيس الذي خلق صعوبات بالنسبة للمجموعة الأفريقية.
91. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عن مرونته لاستكشاف الخيارات البديلة والمزيد من الفرص للتوصل إلى توافق في الآراء، وأفاد بأن النص الذي اقترحه الرئيس يمثل أساسا جيدا.
92. وأشار ممثل الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية إلى أن المستخدمين في جميع أنحاء العالم ينتظرون التوصل إلى اتفاق، لأن معاهدة مثل المعاهدة بشأن قانون التصاميم من شأنها أن تؤثر على الناس الحقيقيين والحقوق الفعلية. وأعرب ممثل الجمعية عن استعدادها للمساعدة في محاولة إيجاد حل إذا كان النص المقترح لا يزال يثير مشكلات.
93. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد الهند نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. كما أعرب الوفد عن استعدادها للعمل على العناصر الإيجابية في الاقتراح، أو التركيز على الاقتراح السابق كبديل لذلك. وأعرب عن تطلعه إلى وضع اللمسات الأخيرة على النص ومواصلة العمل في إطار اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدبلوماسي.
94. وفي إشارة إلى أن النقاش تركز أساسا على قضايا الصياغة في ورقته غير الرسمية، طلب الرئيس من اللجنة الدائمة تقديم المشورة له بشأن كيفية وضع اللمسات الأخيرة على النص.
95. وكرر وفد إسبانيا طرح السؤال على المجموعة الأفريقية بشأن عناصر الاقتراح التي كان من الصعب قبولها، وذكر أن ولاية الجمعية العامة للويو الممنوحة للجنة الدائمة ممثلة في وضع اللمسات الأخيرة على العمل، وليس التوصل إلى اتفاق. ورأى الوفد أن اللجنة قد استكملت أعمالها، حسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة للويو، على الرغم من عدم وجود اتفاق، وأعرب عن اعتقاده بأنه سيكون للجمعية العامة للويو أن تقرر في نهاية المطاف ما إذا كانت اللجنة الدائمة قد وضعت اللمسات الأخيرة على العمل من عدمه. ولذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن نص الورقة غير الرسمية للرئيس يمكن إدراجها في الوثيقة بين قوسين.
96. واقترح وفد إندونيسيا أن تُمنح كل الأطراف المعارضة لاقتراح الرئيس فرصة لبيان الأسباب الداعية لمثل هذه المعارضة.
97. وسأل الرئيس اللجنة عما إذا كانت قد وافقت على تقديم النص على ما هو عليه إلى اللجنة التحضيرية والساح للجمعية العامة للويو باتخاذ القرار بما إذا كانت اللجنة الدائمة قد أجزت عملها في هذا الشأن من عدمه.

98. وأعلن وفد شيلي، مؤيدا للبيان الذي أدلى به وفد إسبانيا، بأنه يرى أن اللجنة الدائمة قد أوفت بولايتها وأن كل الوفود قد بذلت قصارى جهدها لاستكشاف كل إمكانية للتوصل إلى اتفاق.

99. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه للمداخلات التي أدلى بها وفد المجموعة باء ووفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والوفود الأخرى فيما يتعلق بالنص المقترح من قبل الرئيس، شريطة حذف الملاحظة 3.08. ومع ذلك، أعرب عن اعتقاده أنه على الرغم من انخراط الوفود، فإن الأقواس حول النص التي تفيد بعدم التوصل إلى توافق في الآراء لم تحل المشكلة.

100. وأشار الرئيس إلى الاقتراح بحذف الملاحظة 3.08 وعمّا إذا كانت هناك أي اقتراحات أخرى.

101. وأفاد وفد نيجيريا، متحدثا نيابة عن المجموعة الأفريقية، أنه لم يكن هناك تقارب بشأن القضية الأساسية، مشيرا إلى أن المجموعة باء كانت قد طلبت حذف الإشارة إلى التعبير عن التقليد من النص، في حين أرادت المجموعة الأفريقية أن ترى الكشف عن مصدر أو منشأ المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية مستخدمة أو مدرجة في التصاميم الصناعية. وأعرب الوفد عن استعداده للمشاركة بشكل بناء، ولكنه تساءل عما إذا كان يمكن التوفيق بين وجهتي النظر المتباينتين.

102. وأفاد الرئيس، مذكرا بالعديد من المقترحات بشأن المادتين 3 و1 مكرر، بأنه حاول أن يجد الصياغة التي من شأنها أن ترضي الجميع. وذكر اللجنة أن ولاية الجمعية العامة لليوبو ممتثلة فقط في وضع اللمسات الأخيرة على نص الاقتراح الأساسي.

103. وأكد وفد كولومبيا على مرونته فيما يتعلق بالنص وأعرب عن استعداده لمواصلة المناقشة في مؤتمر دبلوماسي. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إسبانيا، والذي كرره وفد شيلي.

104. وأكد وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أن الاتحاد الأوروبي كان واحدا من المؤيدين الرئيسيين للمعاهدة بشأن قانون التصاميم. وأفاد الوفد أنه على استعداد لمواصلة المناقشات في وقت متأخر من الليل إذا لزم الأمر ومعرفة ما إذا كان يمكن للوفود أن يتوصلوا إلى توافق. وفي إشارة إلى صلاية النص، أعرب الوفد عن أسفه عن رؤية الإخفاق في المرحلة الأخيرة. وأعرب الوفد عن استعداده لمواصلة النقاش، كما أعرب عن أمله في نجاح جهود الرئيس.

105. وأكد وفد اليونان، متحدثا باسم المجموعة باء، مجددا على موقفه الراضخ بأن نص المعاهدة بشأن قانون التصاميم كان ناضجا بما فيه الكفاية وأعرب عن موافقته على تقديم النص إلى مؤتمر دبلوماسي لمزيد من التفصيل.

106. وشكر الرئيس جميع الوفود على الجهود التي بذلوها في محاولة لإيجاد وسيلة لوضع اللمسات الأخيرة على الاقتراح الأساسي لمشروع المعاهدة بشأن قانون التصاميم، بناء على طلب الجمعية العامة لليوبو، بهدف عقد مؤتمر دبلوماسي. وأشار إلى أنه كان قد قدم عددا من المقترحات على أساس المناقشات التي جرت في الجلسة العامة والاجتماعات غير الرسمية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وأعرب عدد محدد من الوفود عن رأي مفاده أن العمل الذي تم تنفيذه قد مكن اللجنة من وضع اللمسات الأخيرة على الاقتراح الأساسي للمعاهدة بشأن قانون التصاميم. وأعربت وفود أخرى عن اعتقادها بأن العمل قد أدى إلى وثيقة أساسية، ولكن كانت لا تزال هناك بعض العناصر التي تحتاج إلى مزيد من التفصيل. كما أعربت وفود أخرى عن رأي مفاده أن النص لم يكتمل بما فيه الكفاية ليشكل أساسا لاقتراح معاهدة بشأن قانون التصاميم، بناء على طلب الجمعية العامة.

107. وأشار وفد إسبانيا إلى أن اللجنة من وجهة نظره لم تستطع أن تقرر ما إذا كانت قد انتهت من عملها من عدمه، حيث إن هذا القرار يعود إلى الجمعية العامة لليوبو.

108. وأشار الرئيس إلى أن دوره يتمثل في الإبلاغ بكل وجهات النظر التي جرى التعبير عنها في اللجنة عندما لم يكن هناك توافق في الآراء. ولذلك، وحيث تم طرح وجهات نظر مختلفة بشأن حقيقة ما إذا كان عمل اللجنة الدائمة قد تحققت من عدمه، أعرب الرئيس عن رغبته في أن يعكس تلك الآراء في ملخصه لفائدة الشفافية.

109. وأشار الرئيس إلى أن اللجنة الدائمة قد عملت طوال الدورة بهدف وضع اللمسات الأخيرة على الاقتراح الأساسي للمعاهدة بشأن قانون التصاميم على النحو المطلوب بموجب قرار الجمعية العامة للويو، بهدف عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد المعاهدة بشأن قانون التصاميم في نهاية النصف الأول من عام 2017. ولهذه الغاية، قدم الرئيس عددا من المقترحات إلى اللجنة الدائمة.

110. واختتم الرئيس بقوله أن عددا من الوفود كان من رأيهم أن عمل اللجنة الدائمة كان كافيا لاعتبار أنه قد تم وضع اللمسات الأخيرة على الاقتراح الأساسي. واعتبرت وفود أخرى أن عمل اللجنة الدائمة شكل سببا كافيا لوضع اللمسات الأخيرة على الاقتراح الأساسي وأن بعض العناصر تحتاج إلى مزيد من العمل. كما اعتبرت وفود أخرى أن عمل اللجنة الدائمة لم يكن كافيا لوضع اللمسات الأخيرة على الاقتراح الأساسي.

*اقتراح وفدي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على النحو الوارد في الوثيقة SCT/35/6*

111. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/35/6.

112. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره لوفد اليابان على مساهمته في الوثيقة SCT/35/6، وأشار إلى أن التصميم الصناعي قد ركز لسنوات عديدة على الأدوات المادية التقليدية. ولكن انتشار وأهمية التكنولوجيا الجديدة والتصاميم الناشئة ذات الصلة بواجهات المستخدم والرموز والسلع الإلكترونية الأخرى قد دفعت التصميم إلى مجالات جديدة. ولم تكن تلك التصاميم الجديدة من بين الأكثر انتشارا في الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل في العديد من الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم. وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، كانت تلك الفئات من التصاميم بمثابة طلبات إيداع التصاميم الأكثر شيوعا في مكتب الولايات المتحدة الأمريكية، وواصل عددها في التزايد. وقد تم الاستماع إلى ملاحظات مماثلة في جميع أنحاء العالم. ورأى الوفد أن اللجنة الدائمة كانت لجنة الويو المناسبة لمناقشة تلك القضايا الخاصة بالتصاميم الصناعية. ورأى الوفد أن الوقت قد حان للجنة لمناقشة التصاميم التكنولوجية الجديدة، واقتناص الفرصة لدراسة تلك التصاميم أمام الاختصاصات التي اتخذت مواقف متصلة طويلة الأمد بشأن تلك التكنولوجيات سريعة التطور. ورأى أن الموضوع يمثل وعدا كبيرا لمقدمي طلبات التصاميم ومكاتب التصميم في جميع أنحاء العالم، وأشار إلى أن الوثيقة SCT/35/6 تعكس بعض الأمثلة للمواضيع التي جرى التفكير في طرحها للنقاش. وفي الختام، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة واستكشاف الممارسة الحالية بخصوص تلك الموضوعات في كل ولاية قضائية.

113. وأعلن وفد إسرائيل، معربا عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفدي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في الوثيقة SCT/35/6، أنه انضم إلى تلك الوفود كمشارك في تقديم الاقتراح. وأشار إلى أن القضايا التي أثيرت في الاقتراح كانت ملائمة جدا لإسرائيل وتم تضمين بعضها في سياق مشروع قانون التصاميم الجديد وفي جلسات استماع البرلمان الحالية في إسرائيل. وأبلغ الوفد اللجنة بأن النظام الأساسي الحالي للتصميم في إسرائيل يستند إلى قانون التصاميم الصناعية للمملكة المتحدة منذ عام 1919 وكان مشروع القانون الجديد مستمدا إلى حد كبير من قانون التصاميم الحالي في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأضاف الوفد أنه أثناء إعداد مشروع القانون وفي جلسات الاستماع البرلمانية حتى الآن، كانت واحدة من أكثر المناقشات الساخنة بين العاملين في القطاع الخاص والأكاديميين والقضاة والمسؤولين الحكوميين في إسرائيل تدور حول مسألة ما إذا كانت المنتجات الرقمية مثل واجهات المستخدم البيانية (GUI) مؤهلة للحصول على حماية التصاميم بموجب القانون الحالي لإسرائيل. وأوضح الوفد أنه بموجب مشروع القانون المقترح، ستكون واجهات المستخدم البيانية هي موضوع التصميم المؤهل للحماية الخاصة بالتصاميم، شريطة استيفاء جميع المعايير. وبالإضافة إلى ذلك، يحدد مشروع القانون

أن التصاميم التخطيطية الرقمية والمحارف والخطوط هي موضوع تصميم. وأشار الوفد إلى أنه بموجب القانون الحالي هناك مطالبات لم يكن واضحا فيها ما إذا كانت المحارف البيانية هي موضوع تصاميم أم موضوع حق مؤلف. وكان وزير العدل في إسرائيل، وهو المسؤول عن تشريع الملكية الفكرية، له موقف دائم وهو أن المنتجات الإلكترونية أو الرقمية يمكن ويجب أن تكون محمية مثل أي منتج آخر ملموس، أي التعامل معه على أنه تصميم. وأعرب الوفد عن عدم اعتقاده بأن التغيير الذي يأتي نتيجة للتكنولوجيا يجب أن يغير جوهر القانون واتخذ موقفا مستمرا بأنه حتى قانون التصاميم يمكن ويجب أن يفسر على أنه ينطبق على التصاميم الرقمية. وأفاد بأن النظام الإسرائيلي يمنع أيضا حماية حق المؤلف المتداخلة لمثل هذه المنتجات الرقمية كأبي منتج آخر، على أساس الرأي القائل بأن نظام حماية التصاميم الصناعية من شأنه أن يوفر الحماية الكافية ويعزز المنافسة ويخلق منتجات رقمية جديدة. وفي ضوء تجربته، أعرب الوفد عن اتفاقه مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن الوقت قد حان لإجراء البحوث المقترحة وأعرب عن رغبته في الانضمام للاقتراح كمشرك. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح الوفد أن تأخذ الأبحاث أيضا في الاعتبار مسألة حماية المحارف الرقمية أو الخطوط.

114. وأعرب وفد اليابان عن شكره لوفد الولايات المتحدة الأمريكية على تفسيراته ورحب بوفد إسرائيل كمشرك في تقديم الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/35/6. وأشار الوفد إلى أنه في حين انتشر خلق ما يكفي من المعلومات الجديدة والتصاميم التكنولوجية، بما في ذلك تصميم الرسوم البيانية والصور مثل واجهة المستخدم البيانية والرموز الناشئة، مع التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة، لم يكن هناك معلومات كافية عن كيفية توفير الحماية لهذه التصاميم في الاختصاصات في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، سيكون جمع المعلومات في هذا الصدد مفيدا للمستخدمين من الدول الأعضاء، بما في ذلك اليابان. وتأكيدا على أهمية إجراء دراسة استقصائية لدى اللجنة الدائمة بغرض جمع هذه المعلومات وتقاسمها بين الدول الأعضاء والمستخدمين، قدم الوفد هذا الاقتراح المشترك مع وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وأوضح الوفد أن الرسوم البيانية في اليابان خضعت للحماية بموجب القانون الوطني منذ أبريل 2007. ومع ذلك، كان نطاق الحماية قبل 1 أبريل 2016 يقتصر على الرسوم البيانية والصور المستخدمة لتمكين هذه المادة من التطبيق ما تم تسجيله سابقا معها مثل الكاميرات الرقمية والرسوم البيانية الخاصة بالبرامج. وأشار الوفد إلى أن المبادئ التوجيهية الجديدة لفحص التصاميم قد تم تعديلها وتطبيقها منذ 1 أبريل 2016 على التصاميم التي تحتوي على رسوم بيانية. وبالإضافة إلى الرسوم البيانية التي تم تسجيلها سابقا مع المادة، أصبحت صور برامج التطبيقات التي تم بعد ذلك تثبيتها وتسجيلها على أجهزة الحاسوب مثل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر اللوحي، أيضا موضوع حماية كجزء من التشكيل الخارجي لمظهر المادة.

115. وأعرب وفد أستراليا عن رغبته في التعرف على وجهة نظر الأعضاء الآخرين بشأن حماية التصاميم الافتراضية وغير المادية. وصرح قائلاً بأن أستراليا حاليا تقوم بتقييم سياساتها الخاصة بحماية التصاميم الافتراضية أو غير المادية، مضيفاً أن هذا التقييم هو جزء من مراجعة أوسع لنظام التصميم وليس فقط له علاقة أو استجابة لمخاوف بشأن حماية التصاميم الافتراضية أو غير المادية. وأشار الوفد أيضا إلى أن مراجعة مستقلة تمت مؤخرا لنظام التصميم أوصت بإعادة النظر في تناول التصاميم الافتراضية أو غير المادية عن طريق السماح بالنظر في المنتج فقط في حالته النشطة وليس في حالته الساكنة على سبيل المثال عند النظر في صلاحيته. وأعرب الوفد عن سعادته عند تقديم معلومات عن نهج النظام الحالي لحماية تلك الأنواع من التصاميم، لافتا إلى أنه لم يعرف بعد موقف حكومته فيما يتعلق بالسياسة المستقبلية. وفي الختام، شدد الوفد على فائدة تبادل المعلومات حول هذا الموضوع.

116. وتقدمت وفود كل من كندا وشيلي وكولومبيا وفرنسا وهنغاريا والمكسيك وإسبانيا والاتحاد الأوروبي، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالشكر لوفد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإسرائيل على الاقتراح المشترك وأعربوا عن دعمهم لمناقشة وتبادل وجهات النظر حول تلك المواضيع في الدورة المقبلة للجنة الدائمة.

117. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن اهتمامه الكبير بتلك المجالات الجديدة من التصاميم الصناعية، كما أعرب عن رغبته في أن يقدم معلومات عن التجربة الروسية.

118. وأشار الرئيس إلى أن عددا من الوفود قد استجاب بشكل إيجابي للاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/35/6 وأعرب عن رغبته في إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال اللجنة الدائمة. كما أعربت بعض الوفود أيضا عن رغبتها في تبادل خبراتها واهتماماتها.

119. وطلب الرئيس من الأمانة إعداد استبيان استنادا إلى الوثيقة SCT/35/6 موجها إلى جميع الدول الأعضاء في الويبو. كما طلب من الأمانة إعداد وثيقة تتضمن الردود على الاستبيان، لكي يتم عرضها في الدورة المقبلة للجنة الدائمة.

#### خدمة الويبو للنفاذ الرقمي (DAS)

120. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن اهتمامه للاستماع إلى معلومات بشأن خدمة الويبو للنفاذ الرقمي. وأشار الوفد إلى أن الخدمة المستخدمة في سياق براءات الاختراع، جاهزة للاستخدام في سياق التصميم الصناعي. وعلاوة على ذلك، كان فريق لاهاي العامل قد أدرج نصا في الأنظمة والتعليمات الإدارية، الأمر الذي يمهد الطريق لاستخدام نظام خدمة الويبو للنفاذ الرقمي. ولكن، وعلى الرغم من كل ذلك، لم يتم استخدام الخدمة بعد في سياق التصميم الصناعي. وبالتالي، طلب الوفد من الأمانة أن تقدم معلومات عن خدمة الويبو للنفاذ الرقمي في الدورة المقبلة للجنة الدائمة.

121. وأحيط الرئيس علما بالطلب المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

### البند 6 من جدول الأعمال: العلامات التجارية

#### العلامات التجارية

حماية أسماء الدول ضد التسجيل والاستخدام كعلامات تجارية: الممارسات والنهج ومجالات التقارب الممكنة والاقتراح المعدل لوفد جامايكا

122. أشار وفد جامايكا إلى أنه في عام 2009 كان قد اقترح تعديل المادة 6 (ثالثا) من اتفاقية باريس بهدف تحسين حماية أسماء البلدان بطريقة مماثلة للشرط الحالي المتعلق برموز الدول وأعلامها، وما إلى ذلك. ومع ذلك، وإقرارا بأن الوقت لم يكن بعد لمثل هذا التعديل وبعد مشاورات بناءة مع عدد من الدول الأعضاء، اقترح الوفد بديلا وطلب من الأمانة إعداد دراسة بشأنه. وأشار إلى أن البلدان النامية، التي لديها بعض نقاط الضعف، اعتمدت على العلامات التجارية لتزويد المستخدمين الضعفاء والمتأثرين بجملة علامات تجارية قوية. وأفاد بأن الدول الصناعية المتقدمة وذات الدخل المتوسط استطاعت دخول التجارة العالمية بجملة العلامات التجارية والتسويق المناسبة، وبالتالي سعى الوفد إلى توفير تدابير لتعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية على الدخول والمشاركة بفعالية في التجارة العالمية حيث يمكنها أن تستفيد من الاعتراف ونداء السوق الذي توفره العلامة التجارية الوطنية التي تدار بشكل جماعي ويتم ترويجها بشكل جيد، الأمر الذي يتطلب توفير الحماية الفعالة لأسماء البلدان لتحقيق النجاح. وقد لا تعاني قدرة المؤسسات الكبيرة، لاسيما في البلدان المتقدمة، بشأن العلامة التجارية وتسويق منتجاتها وخدماتها، من مثل هذه المشاكل كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات في الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وكان ذلك هو السبب وراء سعى الوفد إلى إيجاد حل من خلال المناقشات التي دارت في اللجنة. وكان الوفد قد قام بإجراء تحليل للوثيقة SCT/29/5، والذي أكد أنه على الرغم من أن الحماية كانت متاحة من الناحية النظرية لأسماء البلدان، إلا أنه في ظل ظروف معينة هناك فرصة أمام الأشخاص والكيانات لكي تسبب الاستخدام والقفز غير العادل والمجاني على حسن النية وسمعة اسم الدولة. وفي الواقع، كانت الحماية الموجودة نظريا لأسماء البلدان غير شاملة وغير مناسبة، وفي كثير من الأحيان غير كافية. وأشارت جميع البلدان التي استجابت للدراسة السابقة إلى أن تشريعاتها لم توفر الحماية لأسماء الدول إلا إذا اعتبرت أنها وصفيّة في المنطقة التي تم إنتاج السلع فيها. وكان هذا هو السبب الأكثر شيوعا

لرفض طلبات العلامات التجارية. ومع ذلك، كان الوضع مختلفا في الحالات التي تتألف فيها العلامة حصرا من اسم البلد مقارنة بالحالات التي تتضمن فيها العلامة كلمات إضافية أو عناصر تصويرية. وفي الممارسة العملية، كانت العلامات التجارية التي تتألف أو تتضمن أسماء البلدان في كثير من الأحيان مقبولة للتسجيل حيث يتم الجمع بين اسم الدولة والعناصر الأخرى التي تجعل العلامة التجارية مميزة ككل. وقُدمت أمثلة عديدة خلال الحدث الجانبي للدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدائمة. وفي الواقع، كان كل ما يتعين عليه مقدم طلب العلامة التجارية في الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الويبو هو تحديد نمط اسم الدولة أو إضافة كلمات أو عناصر أخرى للتغلب على الحماية الأساسية المقدمة نظريا لأسماء البلدان. وهناك أمثلة من العلامات التجارية تدل على هذا الوضع الراهن وبشكل واضح، بما في ذلك أسماء البلدان التي تم العثور عليها في سجل العلامات التجارية لعدة بلدان. وأكد الحدث الجانبي للدورة الثالثة والثلاثين والوثيقة SCT/35/4 على الحاجة إلى حماية شاملة ومتسقة دوليا لأسماء البلدان. ولم يكن الهدف من المشروع المقترح للتوصية المشتركة هو فرض القواعد الواجب اتباعها ولكن وضع إطار متمسك وثابت لتوجيه مكاتب الملكية الفكرية في مجال استخدام العلامات التجارية ومحددات الهوية التي تتألف من أو تحتوي على أسماء البلدان. وأفاد الوفد بأن الوثيقة SCT/35/4 مفيدة جدا لأنها بينت المجالات الممكنة للتقارب. ومع ذلك، رأى الوفد أن الوثيقة يمكن أن تستفيد من البيانات التجريبية فيما يتعلق بممارسة العلامات التجارية وتفسيرات الدول الأعضاء، بهدف تحديد مجالات الاتفاق والاختلاف الممكنة. وكان المسح الخاص بالدول الأعضاء الذي تم إجرائه في السنوات السابقة ليس دقيقا بما فيه الكفاية، حيث أظهر أن العديد من البلدان قد قامت بحماية أسماء البلدان نظريا بموجب علامات تجارية كاذبة أو مضللة، ولكن هناك العديد من الاستثناءات أو التفسيرات التي سمحت بتسجيل أسماء البلدان كعلامات تجارية على الرغم من أن مقدم الطلب لا علاقة له بهذه البلدان التي وردت أسماؤها في العلامة التجارية. ولذلك، طلب الوفد تعديل وثيقة الاتفاق التي أعدتها الأمانة لتشمل دراسة جديدة مع أسئلة تمتد إلى جمع المزيد من المعلومات العملية من البلدان. ويمكن أن تشمل الأسئلة أو القضايا الإضافية على سبيل المثال ماهية الظروف التي ارتقت إلى علامات تجارية مضللة أو خادعة أو كاذبة، ومن سُمح لهم بتقديم اعتراضات على طلبات العلامات التجارية التي تشمل على أسماء البلدان. وهكذا، اقترح الوفد على الأمانة إجراء دراسة استقصائية أخرى فيما بين الدول الأعضاء بشأن التجارب مع طلبات علامات تجارية بأسماء البلدان والنظر في الفجوات بين القانون والممارسة فيما يتعلق بحماية أسماء البلدان. وطلب الوفد أيضا من اللجنة الدائمة الموافقة على الموعد النهائي لتقديم الاقتراحات أو الأسئلة التي سيتم تضمينها في دراسة جديدة، وأفاد بأنه على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة من أجل إيجاد حلول لحماية فعالة لأسماء البلدان.

123. وأيد وفد سويسرا البيان الذي أدلى به وفد جامايكا والاقتراح المعدل الوارد في الوثيقة SCT/32/2. وأعرب عن اعتقاده بأن الوثيقة SCT/35/4 أظهرت أنه يمكن تصور الاتفاق على عدد من المبادئ المتعلقة بحماية أسماء البلدان. وأشار إلى أن مجال التقارب رقم (3) من الوثيقة يقترح بأن هناك تقارب محتمل حول عدم تسجيل العلامة إذا كان استخدام اسم الدولة مضللا أو خادعا أو كاذبا فيما يتعلق بمنشأ السلع أو الخدمات. ومن شأن مجال التقارب ذلك أن ينطبق في القانون الوطني لمعظم البلدان. ومع ذلك، في الوثيقة WIPO/Strad/INF/7، بدت فكرة الخداع غامضة ومختلفة من بلد إلى آخر. وعلى الرغم من أن وثيقة SCT/35/4 قدمت مبادئ الحماية، كان محتوى مجالات التقارب غير كافي لضمان حماية متماسكة ومحددة لأسماء البلدان. ودعا الوفد إلى مبادئ توجيهية غير ملزمة على المستوى الدولي وأعرب عن رأيه مفاده أن دراسة الأسباب الكامنة وراء الممارسات المتباينة يمكن اللجنة الدائمة من تحريك النقاش إلى الأمام. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إعداد استبيان بشأن العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تحديد الاستخدام المضلل أو الكاذب أو المضلل لأسماء البلدان.

124. وأحيط وفد الاتحاد الأوروبي، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، علما بالوثيقة SCT/35/4، والتي أكدت أن هناك عدة فرص متاحة لأطراف أخرى قبل وأثناء وبعد عملية تسجيل العلامات التجارية التي يمكن فيها الاحتجاج على حماية أسماء البلدان. واقترح الوفد التركيز على أنشطة التوعية حول الآليات المتاحة للحصول على رفض أو إبطال للعلامات التجارية التي تحتوي على أسماء البلدان. وأفاد بأن هناك عدة أسباب للرفض أو إبطال العلامات التجارية،

وهي عدم وجود أي تميز والطابع الوصفي وحقيقة أن العلامات التجارية مخالفة للنظام العام أو مضللة أو خادعة أو كاذبة. وأعرب الوفد مجدداً عن اهتمامه بالاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/34/2 بشأن تناول حماية أسماء البلدان في كتيبات الفحص، بهدف التوعية بالإمكانيات الموجودة بالفعل لرفض أو إبطال تسجيل العلامة التي تتألف من أو تحتوي على أسماء البلدان كعلامة تجارية. وفيما يتعلق بالمجالات الممكنة للتقارب بين القوانين والممارسات في مختلف الأعضاء، أفاد الوفد بأنه لا يعارض مواصلة العمل في تلك المجالات، ولكنه أعرب عن اعتقاده بأن المجالات ذات الطابع الموضوعي مثل المجالات رقم (3) ورقم (4)، يجب أن تكون خارج نطاق العمل لأنه يصعب تحقيق تقدم بشأنها.

125. وأعرب وفد لاتفيا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن تقديره للمحة العامة عن وضع حماية أسماء البلدان. وأفاد بأن الوثيقة SCT/35/4 أظهرت النهج المختلفة التي تم اعتمادها من قبل الدول الأعضاء فيما يتعلق بتسجيل أسماء البلدان كعلامات تجارية، وتضمنت معلومات عن سبل معارضة هذا التسجيل. وأحيط الوفد علماً بالمجالات الممكنة للتقارب التي تم تحديدها في الوثيقة وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات بناءً وإيجابية بشأن الطريق إلى الأمام.

126. وأعرب وفد موناكو عن دعمه لأي مبادرة تهدف إلى إحراز تقدم في عمل اللجنة بشأن قضية أسماء البلدان، لاسيما بشأن إمكانية مواءمة الممارسات الوطنية في هذا المجال. وأفاد بأن السلطات الوطنية في موناكو ولأكثر من خمسة عشر عاماً، تحاول حماية أسماء موناكو ومونت كارلو في جميع أنحاء العالم. وأشار الوفد إلى أن حماية أسماء البلدان لم تكن موحدة ولا شاملة، وكانت تتطلب موارد بشرية ضخمة وموارد مالية غير عادية، على الرغم من أنها لم تساعد دائماً المشغلين والمستهلكين المحليين أو المستهلكين على ضمان هذه الحماية. ولهذا السبب، أيد الوفد التصريحات التي أدلى بها وفدي جامايكا وسويسرا واقترحاتها للمضي قدماً في عمل اللجنة بشأن هذه القضية.

127. وأيد وفد إيطاليا الاقتراح المعدل الذي تقدم به وفد جامايكا، لاسيما المادتين 6 و7 من مشروع التوصية المشتركة، التي يمكن تطبيقها من قبل المكاتب الوطنية عند فحص العلامات التجارية التي تحتوي على أسماء البلدان. وأفاد أنه من شأن التوصية المشتركة تذكير جميع الدول الأعضاء بالحاجة إلى أن تكون أكثر حذراً عند النظر في هذا الجانب.

128. وأعرب وفد شيلي عن تفهمه بأن مجالات التقارب الممكنة الواردة في الوثيقة SCT/35/4 تشكل معياراً أو نقطة مرجعية يمكن أن تستخدمها المكاتب عند محاولة تسوية القضايا المرتبطة بتسجيل أو استخدام العلامات التي تتألف من أو تحتوي على أسماء البلدان. وأيد الوفد هذا النهج لأنه لم يقتصر على تناول اهتمامات وفد جامايكا وغيرها من أعضاء اللجنة الدائمة فحسب، بل يوفر أيضاً المرونة اللازمة للتعامل مع مختلف الطرق التي تناول بها أعضاء اللجنة هذه المشكلة. وأعرب عن اعتقاده بأن مجال التقارب رقم 4 بشأن "النظر في العناصر الأخرى للعلامة"، يمكن إدراجه في مجال التقارب رقم 3، حيث يرى أنه إذا تألفت العلامة من اسم الدولة فإنه لا يمكن أن تحتوي هذه العلامة على عناصر أخرى. وعلى العكس من ذلك، وطبقاً لمجال التقارب رقم 4، إذا كانت العلامة تتضمن عناصر أخرى، فيمكن القول بأنها تحتوي على اسم الدولة، وبالتالي فإن هذه الحالة يغطيها بالفعل مجال التقارب رقم 3. ولذلك كان لا بد من توضيح الفرضية التي يغطيها المجال رقم 4. وأعرب الوفد عن اتفاقه مع مجال التقارب رقم 5 بشأن إجراءات الإبطال والمعارضة، لأنه إلى جانب المجال رقم 2 و3، يعتبر سبباً للرفض بموجب التشريعات الوطنية، ولكن مثل هذا الرفض لا يمكن أن يقرره المكتب ويخضع لطلب المعارضة. وأعرب الوفد عن فهمه أن مجال التقارب المحتمل رقم 6 (الاستخدام كعلامة) قد وجد أساسه المنطقي في المادة 10 من اتفاقية باريس. ومع ذلك، اختلفت الصيغة عن هذا الشرط. أولاً، يمكن أن يتجاوز النطاق الممكن للمحظورات أو المضبوطات الحالة المنصوص عليها في اتفاقية باريس، ثانياً، أشار مجال التقارب إلى سمات معينة من المنتجات والخدمات مثل نوعيتها أو طبيعتها والتي كانت غامضة وتعتمد على تقدير شخصي. وعلى العكس من ذلك، إذا أدرج المكان الجغرافي للمنشأ، فيمكن أن يتم إثبات ذلك وفقاً لقواعد المنشأ.

129. وعلق وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) أهمية كبيرة على عمل اللجنة الدائمة بشأن قضية حماية أسماء البلدان. وأفاد بأن الدراسات التي قامت بها المنظمة، والتي جمعت بين القوانين والممارسات الوطنية أوضحت أن هناك حاجة لتحرك دولي لمنع تسجيل أو استخدام أسماء البلدان كعلامات تجارية. ولذلك، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد جامايكا لتطوير التوصيات المشتركة في هذا المجال.

130. وأيد وفد إسبانيا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي بشأن الوثيقة SCT/35/4، وأعرب عن رغبته في استكشاف رفض العلامات التجارية بما في ذلك أسماء البلدان، وكذلك استكشاف اقتراح إدراج حماية أسماء البلدان في كتيبات فحص العلامات التجارية والنظر في التقارب الممكن بين الممارسات. وأيد استمرار المناقشات حول هذا الموضوع.

131. وأعرب وفد كولومبيا، فيما يتعلق بمجال التقارب رقم (2)، عن رأي مفاده أنه في العديد من البلدان كانت العلامة التجارية تعتبر مفتقرة إلى أية سمة مميزة عندما تتضمن اسم دولة. وأشار الوفد إلى أن في قوانين بلدان أمريكا اللاتينية، يمكن أن تكون العلامة التي تفتقر إلى السمة المميزة أو لا يمكن أن تكون وصفية وكان ذلك بمثابة تقييم منفصل. ومع ذلك، إذا كانت العلامة غير مميزة فإنه لا يمكن اعتبارها علامة تجارية سارية. وعندما تتكون العلامة التجارية من اسم الدولة فقط، بالارتباط مع المنتجات، فإن ذلك يمثل قضية مؤشرات جغرافية. ولذلك، كان التقسيم ضروريا في مجال التقارب رقم (2) بين الطبيعة الوصفية للعلامة التجارية من جهة، فضلا عن البلبلة التي قد تسببها إذا كان المنتج لم يأت من الدولة التي يحمل اسمها، ومن جهة أخرى في حال ما إذا كان هناك غياب كامل للسمة المميزة.

132. وأوضح وفد جمهورية كوريا أن قانون العلامات التجارية الوطني ينص على حماية أسماء البلدان المدرجة في العلامات التجارية. وتم رفض طلبات العلامات التجارية عندما كان يُنظر إلى استخدام اسم الدولة كإهانة أو كان من المحتمل أن يسبب سوء سمعة للدولة المتضمن في العلامة التجارية. وأفاد بأنه كلما لزم الأمر، يمكن للأطراف المعنية أن تعارض مثل هذه الطلبات وتطلب إبطالها. وإذا ضللت أسماء المنتجات العملاء فيما يتعلق بمصدر المنتج، فإنه سيتم منع هذا الاستخدام بموجب قانون منع المنافسة غير المشروعة. وأعرب الوفد عن تقديره للمجالات الممكنة للتقارب الواردة في الوثيقة SCT/35/4 ولكنه أفاد بأنه سيكون بحاجة إلى توضيحات حول عدد من القضايا التي تناولها الوثيقة، لاسيما الخلافات القائمة بين الدول الأعضاء وكيفية التغلب عليها. وأيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد جامايكا بإجراء دراسة لتحديد الثغرات.

133. وأعرب وفد هنغاريا عن اعتقاده بأن الإطار القانوني الدولي والإقليمي والوطني القائم يوفر الحماية الكافية لأسماء البلدان وخصوصا في طلبات العلامات التجارية التي تتألف فقط من اسم الدولة. وفيما يتعلق بطلبات العلامات التجارية التي يتم فيها الجمع بين اسم الدولة والعناصر المميزة الأخرى، أفاد الوفد بأنه ينبغي استخدام مزيدا من المعايير في تقييم إمكانية التسجيل، وهي المعرفة الخاصة بالمستهلك المحلي العادي، مثل عندما يفهم المستهلك اسم الدولة كوسيلة مميزة لمكان مرتبط بالمنتج الذي تغطيه العلامة. وحيث إن مثل هذا القرار سيعتمد على السوق والمعلومات المتاحة للمستهلكين ذوي الصلة، فقد ظلت الممارسات المتعلقة بتحديد طلبات العلامات التجارية الخادعة متباينة. ومع ذلك، فإن التوسع في استخدام الإنترنت قد يغير الصورة، وبموجب ذلك رأى الوفد أن هناك ميزة في العمل المتواصل بهدف تحديد المبادئ أو إيجاد النقاط المشتركة التي يمكن أن تصاغ بطريقة مجردة في سياق خداع طلبات العلامات التجارية بوصفها المنشأ الجغرافي للمنتجات.

134. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن استعداده للمشاركة في المناقشات المقبلة فيما يتعلق بالمجالات الممكنة للتقارب المقترحة بشأن حماية أسماء البلدان، ولكنه أكد مجددا بأنه لن يدعم وثيقة في شكل توصية مشتركة. وأشار الوفد إلى أنه كان دائما على استعداد لدراسة ودعم وثيقة غير ملزمة.

135. وأثنى وفد جورجيا على الأمانة بشأن الوثيقة المرجعية حول حماية أسماء البلدان ضد التسجيل والاستخدام كعلامات تجارية، وشكر وفد جامايكا على اقتراحه الذي سلط الضوء على أهمية حماية أسماء البلدان. وأيد الوفد آراء مجموعة



بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، التي درست بدقة التأثير المحتمل لاعتماد الصك المقترح وأعرب عن استعداده للمشاركة في المناقشات المستقبلية بشأن هذه القضية، بما في ذلك مشروع وثيقة مرجعية منقحة للنظر في الممارسات الوطنية فضلا عن الاقتراح الذي قدمه وفد جامايكا.

136. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن رأي مفاده أن الوثيقة SCT/35/4، التي اقترحت ستة مجالات للتقارب، تعكس عمل اللجنة على النحو الواجب. كما أعرب الوفد عن استعداده للعمل بمزيد من التفاصيل بشأن قضية حماية أسماء البلدان على النحو الذي اقترحه وفد جامايكا.

137. وأشار الرئيس إلى أن جميع البيانات بشأن الوثيقة SCT/35/4 سيتم تسجيلها في التقرير.

138. واختتم الرئيس بقوله أن هذا البند سيظل على جدول الأعمال وأن اللجنة الدائمة ستعود إليه في دورتها المقبلة مع ما يكفي من الوقت للتمكن من توفير مناقشة كاملة.

*التحديث بشأن الجوانب المتعلقة بالعلامات التجارية لنظام أسماء الحقل*

139. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/35/5.

140. وشكر وفد هنغاريا الأمانة على التحديث الوارد في الوثيقة. وفيما يتعلق بمراجعة السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقل (UDRP)، التي تم بدأها في هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)، سلط الوفد الضوء على الشكوك المرتبطة بعملية المراجعة وأعرب عن قلقه بهذا الشأن. وأشار الوفد أيضا إلى عدم وجود حماية للأسماء الجغرافية كما هو الحال في نظام اسم النطاق (DNS). وفي الختام، أعرب الوفد عن دعمه القوي لمواصلة رصد التطورات، والمساهمة المقدمة من قبل الأمانة حسب الاقتضاء.

141. وأعرب وفد سويسرا عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد هنغاريا.

142. وطلبت اللجنة الدائمة مزيدا من التحديث في الاجتماع القادم.

## **البند 7 من جدول الأعمال: المؤشرات الجغرافية**

143. أعرب وفد هنغاريا، في إشارة إلى الاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/31/8 Rev.5 بشأن حماية أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقل، عن رغبته في الإشارة إلى أن المقترح قد قُدم بالتفصيل في الاجتماعات الثلاثة الأخيرة للجنة الدائمة. ومع ذلك، أعرب عن رغبته في تسليط الضوء على هدفين هاميين كان الاقتراح يهدف إلى تحقيقهما. كان الهدف الأول يتعلق باحتمال تمديد سياسة الويبو الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقل لفائدة أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية، التي تقتصر حاليا على حقوق العلامات التجارية فقط. ورأى أن أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية، بما في ذلك تسميات المنشأ، كانت موضوع الحماية ويجب أن تتمتع فرادى الدول أو أصحاب المؤشرات الجغرافية بإمكانية استدعاء تلك الحقوق في إطار السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقل. وكان الهدف الثاني يتعلق بوسائل تقديم أو تعزيز حماية المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء الحقل الجديد لهيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة. وأشار الوفد إلى أن أكثر من ألف اسم من أسماء الحقل الجديدة من المستوى الأعلى قد أُدخلت من قبل هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة والتي اجتذبت أكثر من 17 مليون تسجيل من المستوى الثاني. وأظهر حجم هذه الظاهرة حجم النطاق الذي يمكن أن يساء فيه استخدام تلك الحقوق السابقة. ورأى أن الطلب من جانب المستخدمين من المؤشرات الجغرافية لضمانات بالحفاظ على مصالحهم المشروعة كان حجة لدعم هذا الاقتراح. وفي الوقت نفسه، ففي إشارة إلى أن نطاق هذا الاقتراح يقتصر على نطاق معين من نطاقات المؤشرات الجغرافية وحماية أسماء البلدان، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه لن

يكون من الصعب العمل في هذا المجال. وأشار الوفد أيضا إلى أن الاقتراح المشترك المقدم من عشرة وفود ومناقشته داخل اللجنة الدائمة قد ولد رد فعل إيجابي ودعم واسع من الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة. وأخيرا، أعرب الوفد عن افتحاحه على مناقشة مقترحات أخرى وعن رأي مفاده أنه يتعين على اللجنة الدائمة أن تتفق أولا على طريقة العمل ومبادئها.

144. وأعرب وفد فرنسا عن استعداده للمضي قدما بروح بناءة بشأن الأسئلة قيد المناقشة. وفي إشارة إلى الولاية الممنوحة من قبل الجمعية العامة بشأن المؤشرات الجغرافية، أقر الوفد أن الولاية لتحقيق نتيجة بشأن معاهدة بشأن قانون التصاميم كانت أكثر إلحاحا. لذا رأى الوفد أن مناقشة المؤشرات الجغرافية يمكن تأجيلها إلى جلسة للجنة الدائمة حيث سيكون هناك المزيد من الوقت متاحا، وذلك لضمان التقارب. ورأى أن جميع المقترحات يمكن التوفيق بينها وأنه لا بد من الاتفاق على منهجية العمل واتخاذ مزيد من الخطوات. وأخيرا، وفي تذكير بأن فرنسا كانت عضوا في اتحاد لشبونة وأن هناك بعض الأسئلة التي ظلت مفتوحة بشأن الاتحاد، أكد الوفد على استعداده للمشاركة البناءة في مناقشة تلك القضايا.

145. وأشار وفد لاتفيا، نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إلى أن الجمعية العامة قد وجهت اللجنة الدائمة بدراسة الأنظمة المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية داخل الولاية الحالية والتي تغطي جميع الجوانب. وفي البداية، كان وفد المجموعة قد أعرب عن دعمه لوفود الجمهورية التشيكية وفرنسا وألمانيا وهنغاريا وإيطاليا وبولندا والبرتغال وجمهورية مولدوفا وإسبانيا وسويسرا بدراسة حماية المؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقول على الإنترنت. واعتقادا منه بأن الاقتراح يتماشى مع عمل اللجنة الدائمة، رأى الوفد أنه من الأهمية بمكان أن يكون هناك تحليل متعمق للموضع الراهن. وحيث تم اكتشاف ثغرات مفاهيمية حول هذه القضية خلال توسعة مجال فضاء المستوى الأعلى، أعرب الوفد عن اعتقاده أنه لا بد من فهم أفضل للتعقيدات المحيطة بالمؤشرات الجغرافية وحمايتها في نظام أسماء الحقول. وفيما يتعلق بالمقترحات الأخرى في إطار البند 7 من جدول الأعمال، ظل موقف المجموعة دون تغيير. ورغم أن عددا من المقترحات المطروحة أوصت بدراسة نظم حماية المؤشرات الجغرافية، كان من المعروف أن المؤشرات الجغرافية محمية إما من خلال أنظمة العلامات التجارية أو من خلال النظم بحكم طبيعتها. وفي إشارة إلى أن بعض المقترحات تجاوزت تحليل النظم الوطنية، خلص الوفد إلى أن تلك المقترحات لا تنسجم مع ولاية اللجنة الدائمة.

146. وأكد ممثل منظمة الشبكة الدولية للمؤشرات الجغرافية (Origin) مجددا اهتمامه بمناقشة بشأن حماية المؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقول، لاسيما سياق توسعة نظام اسم النطاق. وأعرب عن أسفه أن المؤشرات الجغرافية لم يتم اعتبارها عنوانا صالحا للطعن في صحة تسجيل نطاق من المستوى الثاني، وأكد الممثل على أهمية إدراج ذلك في إطار آلية السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول، علما بأن ألف حقل جديد من المستوى الأول كان قيد التشغيل وأن 17 مليون حقل من المستوى الثاني كان مسجلا. كما أعرب الممثل عن مخاوفه المتعلقة بتكاليف رصد وإنفاذ حقوق المؤشرات الجغرافية على شبكة الإنترنت، وأيضا في ضوء التوسعة الجديدة لنطاقات المستوى الأعلى في السنوات المقبلة. وفي إشارة إلى ارتفاع عدد المنازعات المتعلقة بنطاقات المستوى الأعلى الجديدة في إطار السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول، تساءل الممثل عن كيفية تحسين الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية بحيث يمكن لأصحاب الملكية الفكرية أن يستفيدوا من الإنترنت، والتي كانت أيضا بمثابة أداة رائعة لتعزيز العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية وبيع المنتجات في جميع أنحاء العالم. وفي الختام، أعرب الممثل عن اعتقاده بأن السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول يجب أن تشمل المؤشرات الجغرافية، كما أعرب عن رغبته في دراسة النظم الفعالة من حيث التكلفة لكل من المؤشرات الجغرافية والعلامات التجارية داخل اللجنة الدائمة.

147. وأشار وفد الاتحاد الأوروبي، متحدئا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى أن العمل بشأن المؤشرات الجغرافية قد استرشد بقرار من الجمعية العامة لتوجيه اللجنة الدائمة لدراسة الأنظمة المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية ضمن ولايتها الحالية والتي تغطي جميع الجوانب. وبأخذ هذا القرار بعين الاعتبار، أعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن أن العمل بشأن المؤشرات الجغرافية ينبغي أن تركز على نظام اسم النطاق، وهو موضوع مهم جدا

وموضوعي. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة الدراسة حول نظم المعلومات الجغرافية ونظام أسماء الحقول، على النحو المقترح في الوثيقة SCT/31/8 Rev.5. وأفاد بأنه يجب أن تبحث الدراسة ما إذا كانت حاجة المستخدمين لحماية المؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقول قد تغيرت، وما إذا كانت التدابير المتاحة لحائزي المؤشرات الجغرافية ضد انتهاك نظام أسماء الحقول فعالة بما فيه الكفاية، وكيف يمكن تحسين الإطار القانوني والإجرائي القائم. وفيما يتعلق بالمقترحات الأخرى المطروحة، أفاد الوفد أن اللجنة الدائمة ليس لديها ولاية قانونية للتطرق إلى أو مراجعة أو تفسير اتفاق لشبونة أو وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. ونتيجة لذلك، فإن فحص الأنظمة المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية داخل الولاية الحالية والتي تغطي جميع جوانب لا يمكن أن يستند إلى المقترحات الواردة في الوثائق SCT/30/7 و SCT/31/7، لأنه يتعلق باتفاق لشبونة ووثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. وشدد الوفد على أن أي تعديل في المستقبل على اتفاق لشبونة أو وثيقة جنيف هو اختصاص حصري لأطراف هذه الاتفاقيات. وأعرب الوفد أيضا عن اعتقاده أن الدراسة في مجال المؤشرات الجغرافية بناء على اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية من شأنه أن يضيف قليلا لأنه في الأساس سيكرر فقط الحقيقة الواضحة بأن بعض البلدان قد حمت المؤشرات الجغرافية من خلال نظام العلامة التجارية، وقامت بعض البلدان الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، بالحماية من خلال نظام فريد من نوعه. ومع ذلك، ومن أجل التوافق، أعرب الوفد عن استعداده لبدء حوار بشأن الأنظمة الوطنية والإقليمية لحماية المؤشرات الجغرافية في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الدائمة.

148. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه في الدورة الأخيرة للجنة الدائمة كانت الوفود قريبة جدا من التوصل إلى اتفاق بشأن خطة عمل حول المؤشرات الجغرافية، وكرر اقتراحه بقصد البدء من قاعدة بسيطة عن طريق التماس الأسئلة من الوفود الأعضاء في اللجنة الدائمة لاستكشاف وتبادل المعلومات حول النظم الوطنية لحماية المؤشرات الجغرافية. وفي إشارة إلى أن هناك العديد من القضايا التي سيتم تحديدها خلال عملية فحص مؤشر جغرافي، رأى الوفد أنه قد يكون من المفيد مناقشة العديد من تلك القضايا وتبادل الخبرات. وأوضح الوفد أن قصده هو خلق حوار مدفوع من جانب الدول الأعضاء ضمن اللجنة الدائمة بحيث يكون كل منها مورد لبعضها البعض. وأعرب الوفد عن عدم تأكده بشأن نتائج هذا الحوار وعن اعتقاده بأن اقتراح سلسلة من الخطوات الأخرى هو بمثابة أمر صعب. ومع ذلك، أفاد أن فكرة تجميع الأسئلة من قبل الوفود كفكرة أولية ستكون مفيدة جدا. وقال الوفد أن الحوار الذي جرى خلال التفاوض الخاص باتفاق شراكة المحيط الهادئ (TPP)، تم هذا الحوار لأن المفاوضين عملوا من خلال نظم مؤشرات جغرافية معقدة في جميع أنحاء العالم ترتبط بوكالات متعددة ذات كفاءات متعددة. ولم تكن العديد من هذه الوكالات تعمل كسجلات ملكية فكرية. وأشار إلى أن شركاء اتفاق شراكة المحيط الهادئ قد وجدوا أرضية مشتركة واتفقوا على المبادئ الأساسية، وبالتالي حققوا اتفاق إطاري لمؤشر جغرافي واسع. وكان الحوار معقدا إلا أنه كان مثريا بحيث يمكن الجلوس على الطاولة وطرح الأسئلة حول نظام آخر والحصول على إجابات ثم محاولة وضع صياغة حول ذلك. ومع أخذ تلك التجربة بعين الاعتبار، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن حوارا مماثلا داخل اللجنة الدائمة سيكون قيما للغاية لفهم نظام البعض للآخر، وسوف يحدث فرقا كبيرا في إيجاد طريقة للمضي قدما. وبالنظر إلى أن الاقتراح يبدأ هذا الحوار حول ممارسات الفحص كان من مصلحة كل دولة، أشار الوفد إلى أنه في المرة الأخيرة قد تم التوصل إلى اتفاق، وأعرب عن أمله في أن يبدأ العمل بشأن المؤشرات الجغرافية.

149. وأعرب وفد سويسرا، في إشارة إلى الولاية الممنوحة من قبل الجمعية العامة للجنة الدائمة، عن أمله في أن يؤدي النقاش حول المؤشرات الجغرافية إلى اعتماد خارطة طريق تمكن اللجنة الدائمة من أن تستأنف عملها بشأن المؤشرات الجغرافية. ومن هذا المنظر، أعرب عن اعتقاده بأن المناقشة ينبغي أن تركز على الأنظمة الوطنية والإقليمية المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية وأن تأخذ بعين الاعتبار القضايا التي أثرت من قبل الدول الأعضاء. وفي إشارة إلى قضية المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء الحقول، أشار الوفد إلى الدعم والاهتمام بهذا الاقتراح الذي أعربت عنه العديد من الوفود. ورأى الوفد أنه يمكن تجميع هذه المواضيع ويمكن التوصل إلى اتفاق بشأن خطة العمل. واختتم الوفد بتأكيد مجدا على التزامه نحو تحقيق هذا الاتفاق.

150. وأعرب وفد كولومبيا عن افتتاحه على الحوار ودراسة مختلف القضايا التي أثيرت في المقترحات، كما أعرب عن اعتقاده بأنها جميعا لها نفس القدر من الأهمية من أجل تطوير وفهم كيفية عمل كل نظام. وفي إشارة إلى المخاوف التي أعرب عنها ممثل منظمة الشبكة الدولية للمؤشرات الجغرافية، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن موضوع المؤشرات الجغرافية وأسماها البلدان في نظام أسماء الحقول ينبغي أن يكون جزءا من مناقشة أوسع حول نطاق وحماية المؤشرات الجغرافية. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا، وعن اعتقاده بأن هناك حاجة إلى وضع خطة عمل على أساس استبيان. كما أيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ورأي أن هذا الموضوع لا يزال موضع اهتمام الدول الأعضاء، بغض النظر عن العمل بشأن المؤشرات الجغرافية الذي جرى في السابق في إطار اللجنة الدائمة. وشدد الوفد على أن أنظمة الحماية المختلفة لا تقتصر على الأنظمة الفريدة من نوعها أو أنظمة العلامات التجارية، وإنما شملت أيضا المنافسة غير المشروعة وحماية المستهلك ومزيد من آليات تنظيمية عامة أخرى. وفي إشارة إلى أهمية إيجاد أرضية مشتركة بتلك الأنظمة، أعرب الوفد أيضا عن أمنيته في إيجاد إجابات على أسئلة محددة تتعلق بمتطلبات تسجيل العلامات الجماعية والخاصة بالشهادات، وإيجاد دليل على الصلة بين المنتج والأصل الجغرافي، وحماية المؤشرات الجغرافية ضمن نظام أسماء الحقول، والحقوق السابقة ومفهوم تضليل المستهلكين. ولذلك، أعرب عن اعتقاده بضرورة الاتفاق على خطة العمل التي من شأنها تناول كل تلك الأسئلة.

151. وأكد وفد شيلي، معربا عن دعمه للاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، على أهمية اعتماد خطة عمل متوازنة حول المؤشرات الجغرافية والوفاء بالولاية الممنوحة من قبل الجمعية العامة. وأيد فكرة الحوار البناء ورحب الوفد بكل اهتمام بالاقتراح الذي وفقا له يمكن لأعضاء اللجنة الدائمة أن يثيروا تساؤلات حول النظم الوطنية لحماية المؤشرات الجغرافية. ولنفس السبب، أشاد الوفد باقتراح بشأن دراسة حول حماية المؤشرات الجغرافية وأسماها البلدان في نظام أسماء الحقول. وأعرب عن مشاركته في جزء من المخاوف المشار إليها في الاقتراح وأقر باهتمامه تحديدا بالتحقيق في احتياجات المستخدمين بشأن حماية المؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقول، والتي يمكن أن تتم من خلال دراسة، أو ندوة. وفي الختام، أشار الوفد إلى أنه من المهم أن نكون واقعيين وأن نأخذ في الاعتبار جميع المصالح التي أعربت عنها الدول الأعضاء وتحقيق توافق في الآراء، دون الإخلال بنتائج تلك العملية.

152. وأيد وفد إسبانيا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي.

153. وأعرب وفد إندونيسيا عن رغبته في مناقشة حول المؤشرات الجغرافية، وأبلغ اللجنة الدائمة بأن إندونيسيا بصدد إصلاح تشريعاتها الوطنية حاليا وإنشاء نظام فعال لحماية المؤشرات الجغرافية، على الرغم من أنها لم تكن عضوا في اتفاق لشبونة. وقال الوفد إن إندونيسيا تتفاوض بشأن اتفاقيات ثنائية وإقليمية مع عدد من البلدان. ولذلك، وتأكيدا على أهمية تبادل المعلومات، أعرب الوفد عن اهتمامه باللجنة التي تبحث مختلف الأنظمة الوطنية لحماية المؤشرات الجغرافية. وأشار الوفد إلى فائدة وجود صورة كاملة عن حماية المؤشرات الجغرافية في معظم بلدان العالم. وأعرب عن اعتقاده بأن هذه الصورة ستكون مفيدة لأغراض التنسيق ومن أجل فهم أفضل لأوجه التشابه والاختلاف في نهج حماية المؤشرات الجغرافية المتبناة من قبل مختلف الدول الأعضاء. وفي إشارة إلى البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أعرب الوفد عن رغبته في معرفة المزيد عن اتفاق شراكة المحيط الهادئ أو الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية الأخرى حول المؤشرات الجغرافية. في الختام، وفي إشارة إلى أن المؤشرات الجغرافية لم تكن فقط مدرجة على جدول أعمال الـيويو فحسب، بل أيضا لدى منظمة التجارة العالمية، أيد الوفد إجراء تحليل مختلف التشريعات الوطنية بشأن المؤشرات الجغرافية.

154. وأعرب وفد أستراليا عن دعمه لاعتماد برنامج عمل بشأن المؤشرات الجغرافية في اللجنة الدائمة. وأشار إلى أن المؤشرات الجغرافية هي مجال هام ومثيرة للجدل من مجالات القانون الدولي للملكية الفكرية، وأعرب عن اعتقاده بأنه لن يكون هناك سوى المزايا في مناقشة قضايا محددة تتعلق بالسياسة التي يهتم بها أعضاء اللجنة الدائمة حول الأنظمة الوطنية المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية، وكذلك الآليات المختلفة للحصول على الحماية الدولية. ورأي الوفد أن اللجنة الدائمة في وضع جيد بالنسبة لتلك المناقشة بسبب تنوع أنظمة المؤشرات الجغرافية القائمة لدى أعضائها. وعلى الرغم من أن اللجنة

الدائمة قد أمضت عدة سنوات في مناقشة مختلف جوانب حماية المؤشرات الجغرافية بالتفصيل، إلا أن تلك المناقشات توقفت منذ 10 سنوات. وتغيرت الظروف الوطنية والدولية في هذه الأثناء. ومنذ ذلك الحين، قام بعض أعضاء المنظمة بوضع أو تنفيذ أو تعديل أنظمة المؤشرات الجغرافية الوطنية، وربما هم في وضع أفضل لمناقشة إعداداتهم القانونية الخاصة بالسياسة. وأخيراً، ذكر الوفد أنه منفتح على فكرة دعوة الدول الأعضاء إلى تحديد قضايا محددة والاتفاق على برنامج عمل من شأنه أن يحرز تقدماً بشأن مصالح جميع أعضاء اللجنة.

155. وأعرب وفد اليابان عن تأييده لإجراء دراسة تختص بفحص مختلف النهج القانونية الوطنية ذات الصلة بموضوعات المؤشرات الجغرافية المحددة. وبالنظر إلى أن هذه الدراسة ستساعد على تعميق فهم مختلف قضايا المؤشرات الجغرافية، أعرب الوفد عن تأييده لاقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

156. وكرر وفد إسرائيل، معرباً عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وشيلي، الرأي القائل بأن تبادل المعلومات المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية بين الدول الأعضاء في شكل حوار شامل سيكون مفيداً للجميع.

157. وأعرب وفد جورجيا عن دعمه للاقتراح المشترك الذي قدمته وفود الجمهورية التشيكية وفرنسا وألمانيا وهنغاريا وإيطاليا وبولندا والبرتغال وجمهورية مولدوفا وإسبانيا وسويسرا بشأن حماية المؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقول، كما أعرب عن اعتقاده بأن مثل هذه الدراسة يمكن أن تفيد كل من البلدان والمستخدمين.

158. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن اعتقاده بأن هناك قيمة مضافة في دراسة الطرق المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية، معتبراً أن هذه الأنظمة تختلف من بلد إلى آخر. وأعرب الوفد عن سعادته بمشاركة الدول الأعضاء في الويبو في خبراتها بشأن تنفيذ مختلف أنظمة حماية المؤشرات الجغرافية. وتأييداً للاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، رأي الوفد أن إجراء مسح عن نظام حماية المؤشر الجغرافي لكل دولة عضو وممارسته من شأنه أن يساعد على فهم كيفية تعاملت الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة مع قضايا المؤشرات الجغرافية مثل تضارب المصالح بين العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية على سبيل المثال.

159. وأعرب وفد كندا عن اعتقاده بأن هناك قيمة مضافة في دراسة مختلف نظم حماية المؤشرات الجغرافية على المستويات الوطنية / الإقليمية وأعرب عن تأييده للتصريحات التي أدلى بها وفدي أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية.

160. وأعرب وفد الأرجنتين عن دعمه الكامل لمناقشة القضايا المتعلقة بالأنظمة الوطنية المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية، وأعرب عن اعتقاده بأن المعلومات الشاملة بشأن المشهد الدولي المعقد للمؤشرات الجغرافية قد تكون مفيدة لجميع أعضاء اللجنة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء دراسات بشأن النظم الوطنية لحماية المؤشرات الجغرافية على أساس استبيان، معتبراً ذلك بمثابة خطوة أولى في برنامج عمل المؤشرات الجغرافية.

161. وأيد وفد المكسيك البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، بدعم من وفدي كندا واليابان.

162. وأكد وفد أوروغواي أن اللجنة الدائمة هي المنتدى المناسب لمناقشة المؤشرات الجغرافية. وحيث أن عشر سنوات قد انقضت منذ آخر مرة ناقشت فيها اللجنة الدائمة المؤشرات الجغرافية، افترض الوفد أن العديد من التشريعات قد تغيرت، وبالتالي رأى أنه سيكون من المفيد الحصول على معلومات مستكملة عن الأنظمة الحالية لحماية المؤشرات الجغرافية.

163. ودعم وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الاقتراح الذي تقدم به وفد الجمهورية التشيكية وفرنسا وألمانيا وهنغاريا وإيطاليا وبولندا والبرتغال وجمهورية مولدوفا وإسبانيا وسويسرا.

164. واختتم الرئيس قائلًا أن كل نقطة في هذا البند ستبقى على جدول الأعمال وأن اللجنة الدائمة ستعود إلى هذا البند في دورتها المقبلة بما يكفي من الوقت لتوفير مناقشة كاملة حول برنامج عمل بشأن المؤشرات الجغرافية في اللجنة.

### البند 8 من جدول الأعمال: اعتماد ملخص الرئيس

165. اعتمدت اللجنة الدائمة ملخص الرئيس كما ورد في الوثيقة SCT/35/7.

### البند 9 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

166. أعرب وفد اليونان، متحدًا باسم المجموعة باء، عن خيبة أمله إزاء حقيقة أنه على الرغم من الجهود الدؤوبة والقدر الكبير من المرونة الذي أبدته معظم الأعضاء للتفكير في الحلول، لم تستطع اللجنة الدائمة وضع اللمسات الأخيرة على النص والتوصل إلى اتفاق. وأعرب الوفد عن امتنانه للرئيس لمثابرته في مساعدة أعضاء اللجنة الدائمة على إيجاد حلول مشتركة خلال المفاوضات

167. وشكر وفد لاتفيا، متحدًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، الرئيس على عزمه وتحليه بالصبر والالتزام بالمضي قدما في العمل. وأعرب الوفد عن شكره للوفود التي أبدت مرونة خلال المفاوضات، كما شكر الأمانة والمترجمين الفوريين على الدعم الذي تم تقديمه.

168. وأعرب وفد الهند، متحدًا بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، عن خيبة أمله إزاء حقيقة أنه على الرغم من العمل على معاهدة بشأن قانون التصاميم، لم تستطع اللجنة الدائمة التوصل إلى توافق في الآراء. ورأى أنه كبدأ عام، ينبغي أن تصل الولاية الخاصة بأي معاهدة إلى الجماعات بوجهات النظر القطرية وتساعدهم على سد الثغرات، مع أخذ مخاوفهم بعين الاعتبار. وفي حين أنه أقر بأن التوصل إلى توافق كان بمثابة مهمة صعبة وشاقة، أعرب الوفد عن رأي مفاده أنه من المهم جدا التوافق في الآراء، لاسيما في نظام يعتبر الإجماع فيه هو المقياس النهائي للنجاح. وأعرب الوفد عن أمله في أن ينقل التحرك الإيجابي والإجماع مشروع المعاهدة بشأن قانون التصاميم إلى المؤتمر الدبلوماسي.

169. وشكر وفد جزر البهاما، متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، الرئيس ونائبيه على جهودهم الدؤوبة خلال المناقشات. وذكر الوفد أنه يتطلع إلى انعقاد الجمعية العامة، حيث يتم تبادل المزيد بين جميع الأعضاء وحيث يمكن أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن المجموعة قد بذلت قصارى جهدها من أجل التوصل إلى اتفاق. وفيما يتعلق ببنود جدول الأعمال الأخرى، أعرب الوفد عن امتنانه للمناقشة بشأن العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية، مشيرًا إلى التزامه بالنظر في المقترحات المقدمة حول تلك المواضيع ومواصلة المساهمة في هذه العملية.

170. وأعرب وفد نيجيريا، متحدًا باسم المجموعة الأفريقية، عن شكره للرئيس على عمله الشاق وعلى الجهود الجبارة في محاولة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المختلفة. كما أعرب عن أسفه لعدم تحقيق النتيجة المرجوة، وأشار إلى أنه يتعين على الوفود محاولة الاستماع أفضل إلى بعضها البعض. وفي إشارة إلى ثقته في المستقبل، وإلى أن هناك العديد من الخيارات المطروحة، أفاد الوفد بأنه ستكون هناك فرص للعمل من أجل التوصل إلى اتفاق. واتفق الوفد مع وفد جزر البهاما على أن الجمعية العامة هي الجهة المناسبة لاتخاذ القرارات وتحديد مجالات الاختلاف في عمل اللجنة.

171. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي، متحدًا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عن شكره للرئيس على جهوده الدؤوبة والمتواصلة، وأعرب عن أسفه لعدم تتويج أداءه البارع في نهاية اليوم. كما أعرب الوفد عن أسفه بأن اللجنة لم تستطع التوصل إلى نتيجة بشأن المعاهدة بشأن قانون التصاميم، على الرغم من أن كل وفد من الوفود قد أولى الاهتمام

اللازم لتحقيق النجاح في ذلك اليوم. وذكر الوفد أنه سيواصل مساعيه لمعرفة ما إذا كانت هناك إمكانية للتوصل إلى اتفاق في مرحلة لاحقة.

172. وتقدم وفد الصين بالشكر إلى الرئيس على مجهوده الحثيثة بشأن العمل، وأعرب عن تطلعه إلى المستقبل، كما أعرب عن أمله في أن يتم إحراز تقدم لصالح جميع الدول الأعضاء.

173. وأفاد وفد لاتفيا، متحدثا بصفته نائب رئيس الجمعيات العامة لليوبو أن الفشل في الاتفاق على طلب قرار الجمعية العامة، الذي كان في متناول اللجنة، جعل الجميع خاسرا، بدءا من المصممين الذين خسروا فرصة الحصول على اتفاق دولي حول هذا الموضوع في المستقبل القريب. والخاسر ليس هو المنظمة فحسب، التي فشلت في اختتام أعمالها بقاعدة تشريعية، ولا كل وفد من الوفود، بل أيضا الغلاف الجوي، الذي كان الإنجاز الرئيسي للجمعيات العامة الماضية. وأعرب نائب الرئيس عن أمله بأن لا يكون للموقف أي تأثير مضاعف، وأشار إلى أن الضرر، مع ذلك، لم يلحق بالمنظمة. وأضاف أن الجمعيات العامة ستتولى كافة المسؤوليات وستحاول إيجاد حل من أجل تلبية القرار وعقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2017، على الرغم من أنه سيكون على الأرجح أكثر صعوبة مما لو كان قد تم التوصل إلى اتفاق اليوم. وفي الختام، أعرب نائب رئيس الجمعية العامة عن أمله في التوصل إلى حل، وأعرب عن شكره الشخصي للرئيس على عمله الرائع.

174. وأعرب ممثل برنامج الصحة والبيئة عن أسفه على أن الدول لم تكن أكثر مرونة، كما أعرب عن أمله في أن تتحقق النتائج الجيدة في المستقبل.

175. وأعرب ممثل الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية عن رغبته في أن يستطيع أعضاء اللجنة الدائمة في المستقبل التوصل إلى اتفاق، حيث ضاع الوقت الثمين. وأشار إلى أنه في هذه الأثناء ظل المستخدمون والعلماء الذين تمثلهم الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية دون نظام. وأبلغ ممثل الجمعية اللجنة أن من بين ملايين التصاميم التي تم تقديمها، لم يستطيع مستخدم واحد تابع للجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية من تحديد أي تصميم كان للموارد البيولوجية أو الوراثية أي تأثير عليه مطلقا.

176. وأفاد الرئيس، في إشارة إلى البيان الذي أدلى به نائب رئيس الجمعية العامة لليوبو، بأنه طالما أن الفرص في كثير من الأحيان تعد على أصابع اليد الواحدة، فإنه يعرب عن أسفه أن اللجنة قد فقدت هذه الفرصة. وذكر أنه على الرغم من هذه النتيجة، سيظل متفائلا، وأعرب عن أمنيته للجمعية العامة لليوبو بالتوفيق في إيجاد تسوية لهذا الوضع.

177. واختتم الرئيس الدورة في 27 أبريل 2016.

[تلي ذلك المرفقات]



SCT/35/7

الأصل: بالإنكليزية  
التاريخ: 27 أبريل 2016

## اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

الدورة الخامسة والثلاثون  
جنيف، من 25 إلى 27 أبريل 2016

ملخص الرئيس

### البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

1. افتتح السيد فرانسيس غري، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (اللجنة) ورحب بالمشاركين.
2. وتولى السيد ماركوس هوبرغر (الويبو) مهمة أمين اللجنة.

### البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس

3. انتخب السيد عادل المالكي (المغرب) رئيساً للجنة، وانتخب السيد إيمري غوندا (هنغاريا) والسيد ألفريدو كارلوس ريندون أَلغارا (المكسيك) نائبين للرئيس.

### البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

4. اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال (الوثيقة SCT/35/1 Prov.).



## البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة الرابعة والثلاثين المعدل

5. اعتمدت اللجنة مشروع تقرير الدورة الرابعة والثلاثين المعدل (الوثيقة SCT/34/8 Prov.2).

## البند 5 من جدول الأعمال: التصاميم الصناعية

6. أشار الرئيس إلى أن اللجنة ظلت تعمل طوال الدورة على استكمال الاقتراح الأساسي لمعاهدة قانون التصاميم الصناعية، استجابة لقرار الجمعية العامة لليوبو، بهدف الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم في نهاية النصف الأول من عام 2017. ولهذا الغرض، قدم الرئيس عددا من الاقتراحات إلى اللجنة.

7. وخلص الرئيس إلى أن عددا من الوفود رأت أن عمل اللجنة يُعد كافيا لاعتبار الاقتراح الأساسي مستكملا. ورأت وفود أخرى أن عمل اللجنة يمثل مبررا كافيا لاستكمال الاقتراح الأساسي وأن هناك بضعة عناصر ما زالت تتطلب مزيدا من العمل. ورأت وفود أخرى أن عمل اللجنة لا يُعد كافيا لاستكمال الاقتراح الأساسي.

8. وأجري تبادل للآراء بشأن الاقتراح المقدم من وفود الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإسرائيل، والوارد في الوثيقة SCT/35/6.

9. وطلب الرئيس من الأمانة إعداد استبيان بالاستناد إلى الوثيقة SCT/35/6 كي يُوجّه إلى كل الدول الأعضاء في الليوبو. وطلب من الأمانة أيضا إعداد وثيقة تتضمن الردود على ذلك الاستبيان لعرضها على الدورة القادمة للجنة.

## البند 6 من جدول الأعمال: العلامات التجارية

حماية أسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية: الممارسات والنهج ومجالات التوافق الممكنة (الوثيقة SCT/35/4) والاقتراح المعدل لوفد جامايكا (الوثيقة SCT/32/2).

10. أشار الرئيس إلى أن كل البيانات المتعلقة بالوثيقتين SCT/35/4 و SCT/32/2 ستُدوّن في التقرير.

11. وخلص الرئيس إلى أن هذا البند سيظلّ مُدرجا في جدول الأعمال وأن اللجنة ستعود لتناوله في دورتها القادمة، مع تكريس وقت كاف لإجراء مناقشة مستفيضة.

مستجدات عن الجوانب المتصلة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول

12. نظرت اللجنة في الوثيقة SCT/35/5 وطلبت من الأمانة أن تواصل إطلاع الدول الأعضاء على المستجدات التي ستطرأ في المستقبل على نظام أسماء الحقول.

## البند 7 من جدول الأعمال: المؤشرات الجغرافية

13. أشار الرئيس إلى أن كل البيانات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال ستُدوّن في التقرير.

14. وخلص الرئيس إلى أن كل النقاط الواردة في هذا البند ستظلّ مُدرجة في جدول الأعمال وأن اللجنة ستعود لتناول هذا البند في دورتها القادمة، مع تكريس وقت كاف لإجراء مناقشة مستفيضة في اللجنة حول برنامج عمل بشأن المؤشرات الجغرافية.

## البند 8 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

15. وافقت اللجنة على ملخص الرئيس كما ورد في هذه الوثيقة.

## البند 9 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

16. اختتم الرئيس الدورة في 27 أبريل 2016.

[تلي ذلك المرفق الثاني]



---

**SCT/35/INF/1**  
**ORIGINAL: FRANÇAIS/ANGLAIS**  
**DATE: 27 AVRIL 2016 / APRIL 27, 2016**

## **Comité permanent du droit des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques**

**Trente-cinquième session**  
**Genève, 25 – 27 avril 2016**

## **Standing Committee on the Law of Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications**

**Thirty-Fifth Session**  
**Geneva, April 25 to 27, 2016**

**LISTE DES PARTICIPANTS**  
**LIST OF PARTICIPANTS**

*établie par le Secrétariat*  
*prepared by the Secretariat*

I. MEMBRES/MEMBERS

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/in the alphabetical order of the names in French of the states)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Fleurette COETZEE (Ms.), Senior Manager, Trademarks Division, Department of Trade and Industry, Companies and Intellectual Property Commission (CIPC), Pretoria  
[fcoetzee@cipc.co.za](mailto:fcoetzee@cipc.co.za)

Victoria DIDISHE (Ms.), Manager, Patents and Designs, Department of Trade and Industry, Companies and Intellectual Property Commission (CIPC), Pretoria  
[vdishe@cipc.co.za](mailto:vdishe@cipc.co.za)

ALBANIE/ALBANIA

Rajta REZARTA (Ms.), Lawyer, Coordination, Intellectual Property Promotion and Training, General Directorate of Patents and Trademarks, Tirana  
[rezarta.rajta@dppm.gov.al](mailto:rezarta.rajta@dppm.gov.al)

Darian SULI (Ms.), Lawyer, Coordination, Intellectual Property Promotion and Training, General Directorate of Patents and Trademarks, Tirana  
[sdarianas@gmail.com](mailto:sdarianas@gmail.com)

ALGÉRIE/ALGERIA

Naima KEBOUR (Mme), examinatrice spécialiste, Département des marques, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion des investissements, Alger

Zakia BOUYAGOUB (Mme), assistante technique principale, Département des marques, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion des investissements, Alger  
[zakia.bouyagoub@gmail.com](mailto:zakia.bouyagoub@gmail.com)

Fayssal ALLEK, premier secrétaire, Mission permanente, Genève  
[allek@mission-algeria.ch](mailto:allek@mission-algeria.ch)

ALLEMAGNE/GERMANY

Christian POSSELT, Head, Trademarks Team 3.2.4, Trademarks and Designs Department, German Patent and Trade Mark Office (DPMA), Munich  
[christian.posselt@dpma.de](mailto:christian.posselt@dpma.de)

Jan TECHERT, Senior Counsellor, Trademarks Law Division, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin  
[techert-ja@bmjv.bund.de](mailto:techert-ja@bmjv.bund.de)

Pamela WILLE (Ms.), Counsellor, Economic Division, Permanent Mission, Geneva  
[wi-2-io@genf.diplo.de](mailto:wi-2-io@genf.diplo.de)

SCT/35/8

Annex II

3

ANGOLA

Alberto Samy GUIMARÃES, Second Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Luanda

Joe Luís FEIJÓ SAMBO, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Mohammed AL-YAHYA, Deputy Director General, Administrative Affairs, Saudi Patent Office, King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

Rana AKEEL (Ms.), International Trade Officer, Commercial Attaché Office, Ministry of Commerce and Industry, Geneva  
[rakeel@mci.gov.sa](mailto:rakeel@mci.gov.sa)

Mashhor AL ALI, Commercial Attaché, Commercial Attaché Office, Ministry of Commerce and Industry, Geneva  
[mash.alali@mco.gov.sa](mailto:mash.alali@mco.gov.sa)

Mohammed AL AYITH, Expert, Saudi Patent Office, King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh  
[malaeath@kacst.edu.sa](mailto:malaeath@kacst.edu.sa)

ARGENTINE/ARGENTINA

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Celia POOLE (Ms.), General Manager, Trade Marks and Designs Group, IP Australia, Canberra

Tanya DUTHIE (Ms.), Assistant Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Canberra  
[tanya.duthie@ipaaustralia.gov.au](mailto:tanya.duthie@ipaaustralia.gov.au)

AUTRICHE/AUSTRIA

Young-Su KIM, Legal Advisor, The Austrian Patent Office, Federal Ministry for Transport, Innovation and Technology, Vienna  
[young-su.kim@patentamt.at](mailto:young-su.kim@patentamt.at)

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Ramin HAJIYEV, Head, Trademark Examination Department, State Committee for Standardization, Metrology and Patents of the Republic of Azerbaijan, Baku  
[rhajiyev@azstand.gov.az](mailto:rhajiyev@azstand.gov.az)

SCT/35/8  
Annex II  
4  
BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Natalia SHASHKOVA (Ms.), Head, Trademarks Department, National Center of Intellectual Property (NCIP), State Committee on Science and Technologies, Minsk  
[icd@belgopatent.by](mailto:icd@belgopatent.by)

BOSNIE-HERZÉGOVINE/BOSNIA AND HERZEGOVINA

Josip MERDZO, Acting Director, Institute for Intellectual Property of Bosnia and Herzegovina, Mostar  
[j\\_merdzo@ipr.gov.ba](mailto:j_merdzo@ipr.gov.ba)

Lidija VIGNJEVIĆ (Ms.), Assistant Director, Institute for Intellectual Property of Bosnia and Herzegovina, Mostar  
[l\\_vignjevic@ipr.gov.ba](mailto:l_vignjevic@ipr.gov.ba)

BRÉSIL/BRAZIL

Caue OLIVEIRA FANHA, Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva  
[caue.fanha@itamaraty.gov.br](mailto:caue.fanha@itamaraty.gov.br)

CAMBODGE/CAMBODIA

THOUK MUCH Theary (Ms.), Deputy Director, Department of Industrial Property (DIP), Ministry of Industry and Handicraft (MIH), Phnom Penh  
[dipr.moc@gmail.com](mailto:dipr.moc@gmail.com)

CAMEROUN/CAMEROON

Nadine Yolande DJUISSI SEUTCHUENG (Mme), chef, Service de la coordination de la recherche, Division des politiques scientifiques et de la planification (DPSP), Ministère de la recherche scientifique et de l'innovation (MINRESI), Yaoundé

Sylvie NKEPTCHOUANG NGUEFANG EP LEKAMA (Mme), chargée d'études, Ministère des mines, de l'industrie et du développement, Yaoundé

SCT/35/8

Annex II

5

CANADA

Pierre MESMIN, Director, Copyright and Industrial Designs Branch, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Gatineau

Dean FOSTER, Deputy Director, Intellectual Property Trade Policy Division, Global Affairs Canada, Ottawa

Nicholas GORDON, Senior Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Global Affairs Canada, Government of Canada, Ottawa

Sandra NEWSOME (Ms.), Manager, Legislation and Practices, Copyright and Industrial Design Branch, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Ottawa

Frédérique DELAPRÉE (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Nelson CAMPOS, Asesor Legal, Departamento de Propiedad Intelectual, Dirección General de Relaciones Económicas Internacionales, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago  
[ncampos@direcon.gob.cl](mailto:ncampos@direcon.gob.cl)

Denisse PÉREZ (Sra.), Asesora, Departamento Internacional y de Políticas Públicas, Instituto Nacional de Propiedad Industrial (INAPI), Ministerio de Economía, Santiago  
[dperez@inapi.cl](mailto:dperez@inapi.cl)

Marcela PAIVA (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra  
[mpaiva@minrel.gov.cl](mailto:mpaiva@minrel.gov.cl)

CHINE/CHINA

SHENG Li (Ms.), Director, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office of the People's Republic of China (SIPO), Beijing

YANG Hongju (Ms.), Director, State Intellectual Property Office of the People's Republic of China (SIPO), Beijing

ZHOU Jia (Ms.), Director, Industrial Design Examination Department, State Intellectual Property Office of the People's Republic of China (SIPO), Beijing

QIU Junchang (Ms.), Expert, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office of the People's Republic of China (SIPO), Beijing

SCT/35/8

Annex II

6

COLOMBIE/COLOMBIA

Gabriel DUQUE MILDENBERG, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra  
[gabriel.duque@colombiaom.ch](mailto:gabriel.duque@colombiaom.ch)

Beatriz LONDOÑO SOTO (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

María José LAMUS BECERRA (Sra.), Directora de Signos Distintivos, Superintendencia de Industria y Comercio, Ministerio de Relaciones Exteriores, Bogotá, D.C.

José Luis LONDOÑO FERNÁNDEZ, Superintendente Delegado, Propiedad Industrial, Superintendencia de Industria y Comercio (SIC), Ministerio de Industria, Comercio y Turismo, Bogotá, D.C.

Heidi BOTERO HERNÁNDEZ (Sra.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

COSTA RICA

Elayne WHYTE (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Marcelo VARELA-ERASHEVA, Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Norman LIZANO, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Cristián MENA CHINCHILLA, Director, Registro de Propiedad Industrial, Registro Nacional, Ministerio de Justicia y Paz, San José

Andrea QUEVEDO (Sra.), Pasante, Misión Permanente, Ginebra

Katherine SCHLINDER (Sra.), Pasante, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA, premier secrétaire, mission permanente, Genève

CUBA

Madelyn RODRÍGUEZ LARA (Sra.), Primer Secretario, Ginebra

DANEMARK/DENMARK

Kristensen TORBEN ENGHOLM, Special Legal Advisor, Danish Patent and Trademark Office (DKPTO), Ministry of Business and Growth, Taastrup

Astrid Lindberg NORS (Ms.), Legal Advisor, Danish Patent and Trademark Office (DKPTO), Ministry of Business and Growth, Taastrup



SCT/35/8

Annex II

7

ÉGYPTE/EGYPT

Hoda Helmy Gorgy EL SHAMMAS (Ms.), Director, Trademark Administration Department, Trademarks and Industrial Designs Office, Ministry of Trade and Industry, Cairo  
[monaazaaki@gmail.com](mailto:monaazaaki@gmail.com)

EL SALVADOR

Katia CARBALLO (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra  
[kcarballo@minec.gov.sv](mailto:kcarballo@minec.gov.sv)

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Shaima AL-AKEL (Ms.), Advisor, International Organizations Executive, Office of the United Arab Emirates to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ESPAGNE/SPAIN

Paloma HERREROS RAMOS (Sra.), Jefa, Servicio de Examen de Marcas, Departamento de Signos Distintivos, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Energía y Turismo, Madrid

Gerardo PEÑAS GARCÍA, Jefe, Área de Examen de Modelos, Diseños y Semiconductores, Departamento de Patentes e Información Tecnológica, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Energía y Turismo, Madrid  
[gerardo.penas@oepm.es](mailto:gerardo.penas@oepm.es)

Xavier BELLMONT ROLDÁN, Consejero, Misión Permanente, Ginebra  
[mission.spain@ties.itu.int](mailto:mission.spain@ties.itu.int)

ESTONIE/ESTONIA

Karol RUMMI (Ms.), Head, Trademark Department, The Estonian Patent Office, Tallinn  
[karol.rummi@epa.ee](mailto:karol.rummi@epa.ee)

SCT/35/8

Annex II

8

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Theodore ALLEGRA, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Amy COTTON (Ms.), Senior Counsel, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia  
[amy.cotton@uspto.gov](mailto:amy.cotton@uspto.gov)

David GERK, Patent Attorney-Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia  
[david.gerk@uspto.gov](mailto:david.gerk@uspto.gov)

Karin Louise FERRITER (Ms.), Attorney-Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria  
[karin.ferriter@uspto.gov](mailto:karin.ferriter@uspto.gov)

Melissa KEHOE (Ms.), Counsellor, Economic and Science Affairs, Permanent Mission, Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Advisor, Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE MACÉDOINE/THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Dalila JARMOVA (Ms.), Head, Trademarks Section, Trademarks, Industrial Design and Geographical Indications Department, State Office of Industrial Property of the Republic of Macedonia, Skopje  
[dalilaj@ippo.gov.mk](mailto:dalilaj@ippo.gov.mk)

Slobodanka TRAJKOVSKA (Ms.), Head, Industrial Design and Geographical Indications Section, Trademarks, Industrial Design and Geographical Indications Department, State Office of Industrial Property of the Republic of Macedonia, Skopje  
[slobodankat@ippo.gov.mk](mailto:slobodankat@ippo.gov.mk)

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Olga KOMAROVA (Ms.), Director, Trademarks Department, Law Department, Federal Service of Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Olga ALEKSEEVA (Ms.), Deputy Director, Law Department, Federal Service of Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Anna ROGOLEVA (Ms.), Counsellor, Law Department, Federal Service of Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

SCT/35/8

Annex II

9

FINLANDE/FINLAND

Tapio PRIIA, Deputy Director, Trademarks and Designs, Finnish Patent and Registration Office, Helsinki

[tapio.priia@prh.fi](mailto:tapio.priia@prh.fi)

Nina SANTAHARJU (Ms.), Legal Officer, Finnish Patent and Registration Board, Helsinki

[nina.santaharju@prh.fi](mailto:nina.santaharju@prh.fi)

FRANCE

Olivier HOARAU, chargé de mission, Service des affaires européennes et internationales, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie

Yann SCHMITT, conseiller, Affaires économiques internationales, Ministère des affaires étrangères et du développement international, Paris

Olivier MARTIN, conseiller, Mission permanente, Genève

GÉORGIE/GEORGIA

Medea TCHITCHINADZE (Ms.), Chief Specialist, Department of Trademarks, Geographical Indications and Designs, National Intellectual Property Center of Georgia (SAKPATENTI), Tbilisi

GRÈCE/GREECE

Myrto LAMBROU MAURER (Ms.), Head, International Affairs, Industrial Property Organization (OBI), Athens

Dimitrios GIAGTZIDIS, Trademarks Examiner, General Secretariat of Commerce, Direction of Commercial and Industrial Property, Ministry of Economy, Competitiveness and Tourism, Athens

[dgiagtzidis@gmail.com](mailto:dgiagtzidis@gmail.com)

Paraskevi NAKIOU (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

GUATEMALA

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Srta.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

[flor.garcia@wtoqueatemala.ch](mailto:flor.garcia@wtoqueatemala.ch)

SCT/35/8

Annex II

10

HONDURAS

Giampaolo RIZZO ALVARADO, Embajador, Representante Permanente Adjunto, Encargado de Negocios a.i., Misión Permanente, Ginebra  
[mission@hondurasginebra.ch](mailto:mission@hondurasginebra.ch)

Gilliam Noemi GOMÉZ GUIFARRO (Sra.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra  
[gilliam.gomez@hondurasginebra.ch](mailto:gilliam.gomez@hondurasginebra.ch)

Gerson RUÍZ GUILTY, Pasante, Misión Permanente, Ginebra  
[humanitarian@hondurasginebra.ch](mailto:humanitarian@hondurasginebra.ch)

HONGRIE/HUNGARY

Imre GONDA, Deputy Head, Trademark, Model and Design Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest

Peter MUNKACSI, Senior Advisor, Department for Codification of Competition, Consumer Protection and Intellectual Property, Ministry of Justice, Budapest

INDE/INDIA

Sumit SETH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SCT/35/8

Annex II

11

INDONÉSIE/INDONESIA

Triyono WIBOWO, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Robert Matheus Michael TENE, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Parlagutan LUBIS, Director, Directorate of Intellectual Property Cooperation and Empowerment, Directorate General of Intellectual Property Rights (DGIP), Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Christine REFINA (Ms.), Head, Directorate of Trade, Industry, Investment and Intellectual Property Rights, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta  
[crefina@gmail.com](mailto:crefina@gmail.com)

Erni WIDHYASTARI (Ms.), Head, Industrial Property or Copyright Office, Directorate General of Intellectual Property Rights (DGIP), Ministry of Law and Human Rights, Jakarta  
[ewidhyastari@yahoo.com](mailto:ewidhyastari@yahoo.com)

Andrieansjah ANDRIEANSJAH, Head, Foreign Affairs Cooperation Division, Directorate General of Intellectual Property Rights (DGIP), Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Denny ABDI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Erik MANGAJAYA, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva  
[erik.mangajaya@mission-indonesia.org](mailto:erik.mangajaya@mission-indonesia.org)

Rina SETYAWATI (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva  
[rina.setyawati@mission-indonesia.org](mailto:rina.setyawati@mission-indonesia.org)

IRAQ

Haqi HILAL, Expert, Ministry of Industry and Minerals, Baghdad  
[hakiismaeel21@gmail.com](mailto:hakiismaeel21@gmail.com)

Baqir RASHEED, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D'IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF))

Nabiollah AZAMI SARDOUEI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva  
[azaminabi@yahoo.com](mailto:azaminabi@yahoo.com)

IRLANDE/IRELAND

David COOMBES, Executive Officer, Intellectual Property Unit, Department of Jobs, Enterprise and Innovation, Kilkenny  
[david.coombes@djei.ie](mailto:david.coombes@djei.ie)

SCT/35/8

Annex II

12

ISRAËL/ISRAEL

Na'ama DANIEL (Ms.), Attorney, Legislation and Legal Counsel, Intellectual Property Law Department, Ministry of Justice, Jerusalem  
[naamada@justice.gov.il](mailto:naamada@justice.gov.il)

Yehudit GALILEE METZER (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva  
[counsellor@geneva.mfa.gov.il](mailto:counsellor@geneva.mfa.gov.il)

ITALIE/ITALY

Bruno MASSIMILIANO, Expert, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome  
[massimiliano.bruno@mise.gov.it](mailto:massimiliano.bruno@mise.gov.it)

Bruna GIOIA (Ms.), Senior Examiner, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome  
[bruna.gioia@mise.gov.it](mailto:bruna.gioia@mise.gov.it)

Matteo EVANGELISTA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva  
[matteo.evangelista@esteri.it](mailto:matteo.evangelista@esteri.it)

Alessandro MANDANICI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva  
[alessandro.mandanici@esteri.it](mailto:alessandro.mandanici@esteri.it)

Francesca MARIANO NARNI (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva  
[wipostage.ginevra@esteri.it](mailto:wipostage.ginevra@esteri.it)

JAMAÏQUE/JAMAICA

Marcus GOFFE, Acting Deputy Director, Legal Counsel, Jamaica Intellectual Property Office (JIPO), Kingston  
[marcus.goffe@jipo.gov.jm](mailto:marcus.goffe@jipo.gov.jm)

JAPON/JAPAN

Shinichiro HARA, Deputy Director, International Procedure Administration Section, International Policy Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Hideo YOSHIDA, Deputy Director, Design Policy Section, International Cooperation Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Masataka TAKENOUCI, Specialist for Trademark Planning, Trademark Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Kenji SAITO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SCT/35/8

Annex II

13

JORDANIE/JORDAN

Saja MAJALI (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mohammad AL-JAGHBEER, Legal Researcher, Industrial Property Protection Directorate,  
Ministry of Industry and Trade, Amman

Zeid ABUHASSAN, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

KENYA

Peter KAMAU, Counsellor, Permanent Mission, Geneva  
[pmkamau2012@gmail.com](mailto:pmkamau2012@gmail.com)

KOWEÏT/KUWAIT

Abdulaziz A. TAQI, Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Janis KARKLINS, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Economic and Intellectual Property Affairs, Permanent Mission,  
Geneva

LIBAN/LEBANON

Wissam EL AMIL, Head, Intellectual Property Rights, Office of Intellectual Property, Department  
of Intellectual Property, Directorate General of Economy and Trade, Ministry of Economy and  
Trade, Beirut  
[wamil@economy.gov.lb](mailto:wamil@economy.gov.lb)

LIBYE/LIBYA

Ahmed Almabrouk Alsadiq WADI, Tripoli

Mohamed Ali Mansour ASAR, Tripoli

LITUANIE/LITHUANIA

Lina MICKIENĖ (Ms.), Deputy Director, State Patent Bureau of the Republic of Lithuania, Vilnius  
[lina.mickiene@vpb.gov.lt](mailto:lina.mickiene@vpb.gov.lt)

MALI

Amadou Opa THIAM, ministre conseiller, Mission permanente, Genève  
[amadouopa@yahoo.fr](mailto:amadouopa@yahoo.fr)

SCT/35/8  
Annex II  
14  
MALTE/MALTA

Roberto PACE, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MAROC/MOROCCO

Adil EL MALIKI, directeur général, Office marocain de la propriété industrielle et commerciale (OMPIC), Casablanca  
[adil.elmaliki@ompic.org.ma](mailto:adil.elmaliki@ompic.org.ma)

MAURITANIE/MAURITANIA

Salka MINT BILAL YAMAR (Mme), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Jorge LOMÓNACO, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Raúl HEREDIA ACOSTA, Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Alfredo Carlos RENDÓN ALGARA, Director General Adjunto, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Karla JUÁREZ BERMÚDEZ (Sra.), Especialista en Propiedad Industrial, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Asesora, Misión Permanente, Ginebra

Sara MANZANO MERINO (Sra.), Asesora, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Gilles REALINI, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

MONGOLIE/MONGOLIA

Sarnai GANBAYAR (Ms.), Head, Administration and Management Division, Intellectual Property Office of Mongolia (IPOM), Ulaanbaatar  
[sarnai@ipom.mn](mailto:sarnai@ipom.mn)

MOZAMBIQUE

Margo A. BAGLEY (Ms.), Expert Advisor, Government of Mozambique (Professor of Law, University of Virginia School of Law), Charlottesville  
[mbagley@virginia.edu](mailto:mbagley@virginia.edu)



SCT/35/8  
Annex II  
15  
MYANMAR

Su WIN (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

NÉPAL/NEPAL

Khanal LAKSHUMAN, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NIGÉRIA/NIGERIA

Ruth OKEDIJI (Ms.), Expert Advisor, Nigerian Copyright Commission (NCC), Federal Ministry of Information and Culture, Abuja  
[rokediji@umn.edu](mailto:rokediji@umn.edu)

Chichi UMESI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

NORVÈGE/NORWAY

Trine HVAMMEN-NICHOLSON (Ms.), Senior Legal Advisor, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo  
[thv@patentstyret.no](mailto:thv@patentstyret.no)

Marthe Kristine Fjeld DYSTLAND (Ms.), Acting Legal Advisor, Legislation Department, Ministry of Justice and Public Security, Oslo  
[marthe.dystland@jd.dep.no](mailto:marthe.dystland@jd.dep.no)

OUGANDA/UGANDA

Maria NYANGOMA (Ms.), Senior Registration Officer, Uganda Registration Services Bureau, Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala

PAKISTAN

Tehmina JANJUA (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Aamar Aftab QURESHI, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva  
[mission.pakistan@ties.itu.int](mailto:mission.pakistan@ties.itu.int)

Fareha BUGTI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva  
[mission.pakistan@ties.itu.int](mailto:mission.pakistan@ties.itu.int)

PARAGUAY

Hector BALMACEDA, Director General, Industrial Property, National Directorate of Intellectual Property, Asunción  
[hectorbalmaceda@hotmail.com](mailto:hectorbalmaceda@hotmail.com)

SCT/35/8

Annex II

16

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Saskia JURNA (Ms.), Policy Officer, Innovation and Knowledge, Economic Affairs, The Hague  
[s.j.jurna@minez.nl](mailto:s.j.jurna@minez.nl)

PHILIPPINES

Arnel TALISAYON, First Secretary, Permanent Mission, Geneva  
[agtalisayon@gmail.com](mailto:agtalisayon@gmail.com)

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva  
[jheng0503bayotas@gmail.com](mailto:jheng0503bayotas@gmail.com)

POLOGNE/POLAND

Elzbieta DOBOSZ (Ms.), Head, Design Division, Trademark Department, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw  
[edobosz@uprp.pl](mailto:edobosz@uprp.pl)

Wojciech PIATKOWSKI, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Piotr KRZYZANSKI, Intern, Permanent Mission, Geneva  
[piotr.krzyzanski1@gmail.com](mailto:piotr.krzyzanski1@gmail.com)

Marta LUTOMSKA (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva  
[marta.lutomaska@msz.gov.pl](mailto:marta.lutomaska@msz.gov.pl)

PORTUGAL

Inés VIEIRA LOPES (Ms.), Director, External Relations and Legal Affairs Directorate, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Justice, Lisbon

João PINA DE MORAIS, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

SONG Kijoong, Deputy Director, Trademark Examination Policy Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon  
[kisog111@korea.kr](mailto:kisog111@korea.kr)

KWON Changwan, Advisor, Trademark Examination Policy Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon  
[kisog111@korea.kr](mailto:kisog111@korea.kr)

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Simion LEVITCHI, Director, Trademarks and Industrial Designs Department, State Agency on Intellectual Property of the Republic of Moldova (AGEPI), Chisinau  
[simion.levitchi@agepi.gov.md](mailto:simion.levitchi@agepi.gov.md)

SCT/35/8

Annex II

17

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S  
REPUBLIC OF KOREA

KIM Myong Hyok, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

[kim.myonghyok@gmail.com](mailto:kim.myonghyok@gmail.com)

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Světlana KOPECKÁ (Ms.), Director, International Affairs Department, Industrial Property Office,  
Prague

[skopecka@upv.cz](mailto:skopecka@upv.cz)

ROUMANIE/ROMANIA

Cătălin NITU, Director, Legal, Appeals, International Cooperation and European Affairs  
Directorate, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

[catalin.nitu@osim.ro](mailto:catalin.nitu@osim.ro)

Alice Mihaela POSTĂVARU (Ms.), Head, Designs Division, Legal, Appeals, International  
Cooperation and European Affairs Directorate, State Office for Inventions and  
Trademarks (OSIM), Bucharest

[postavaru.alice@osim.ro](mailto:postavaru.alice@osim.ro)

Livia PUSCARAGIU (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Clare HURLEY (Ms.), Head, Brands and International Trade Mark Policy, Intellectual Property  
Office, Newport

SÉNÉGAL/SENEGAL

Lamine Ka MBAYE, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

SINGAPOUR/SINGAPORE

Mei Lin TAN (Ms.), Director, Trade Marks, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS),  
Singapore

[tan\\_mei\\_lin@ipos.gov.sg](mailto:tan_mei_lin@ipos.gov.sg)

SCT/35/8

Annex II

18

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Tomáš KLINKA, Head, Legal and International Affairs, Industrial Property Office of the Slovak Republic, Banská Bystrica  
[tomas.klinka@indprop.gov.sk](mailto:tomas.klinka@indprop.gov.sk)

Jitka MIKULIČOVÁ (Ms.), Expert, Legal and International Affairs, Industrial Property Office of the Slovak Republic, Banská Bystrica  
[jitka.mikulicova@indprop.gov.sk](mailto:jitka.mikulicova@indprop.gov.sk)

SOUDAN/SUDAN

Azza MOHAMMED ABDALLA HASSAN (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SRI LANKA

Ravinatha P. ARYASINHA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Kumudu Bandara TENNEKOON MUDIYANSELAGE, Secretary, Ministry of Industry and Commerce, Colombo  
[tmkbtennekoon@yahoo.com](mailto:tmkbtennekoon@yahoo.com); [secretarymid@gmail.com](mailto:secretarymid@gmail.com)

Dilini GUNASEKERA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Marie-Louise ORRE (Ms.), Legal Advisor, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Söderhamn  
[marie-louise.orre@prv.se](mailto:marie-louise.orre@prv.se)

Josefin PARK (Ms.), Legal Advisor, Division for Intellectual Property and Transport Law, Ministry of Justice, Stockholm  
[josefin.park@gov.se](mailto:josefin.park@gov.se)

Sanna SAHLQVIST (Ms.), Legal Intern, Division for Intellectual Property and Transport Law, Ministry of Justice, Stockholm  
[sanna.sahlqvist@gov.se](mailto:sanna.sahlqvist@gov.se)

SCT/35/8

Annex II

19

SUISSE/SWITZERLAND

Nicolas GUYOT YOUN, conseiller juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Marie KRAUS (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Erik THÉVENOD-MOTTET, conseiller juridique, expert en indications géographiques, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Reynald VEILLARD, conseiller, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

TADJIKISTAN/TAJIKISTAN

Parviz MIRALIEV, Head, Division of International Registration of Trademarks, State Institution, National Center for Patents and Information (NCPI), Ministry of Economic Development and Trade of the Republic of Tajikistan, Dushanbe

THAÏLANDE/THAILAND

Udomsit PATTRADEELUCK, Legal Officer, Department of Intellectual Property (DIP), Ministry of Commerce, Nonthaburi  
[udomsitp@gmail.com](mailto:udomsitp@gmail.com)

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Regan ASGARALI, Controller, Intellectual Property Office, Ministry of Legal Affairs, Port of Spain

Anesa ALI-ROGDRIGUEZ (Ms.), Chargé d'affaires a.i., Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Mokhtar HAMDI, directeur, Département de la propriété industrielle, **b**

TURQUIE/TURKEY

Saadet DEMIRDÖKER (Ms.), Director, International Affairs Division, Turkish Patent Institute (TPI), Ankara  
[saadet.demirdoker@tpe.gov.tr](mailto:saadet.demirdoker@tpe.gov.tr)

Murat DONERTAS, Trademark Examiner, Department of Trademark, Turkish Patent Institute (TPI), Ankara

Osman GÖKTÜRK, Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva  
[osman.gokturk@mfa.gov.tr](mailto:osman.gokturk@mfa.gov.tr)

## UKRAINE

Volodymyr SENCHUK, Head, Department of Examination on Claims for Marks and Industrial Designs, Ministry of Economic Development and Trade, State Intellectual Property Service, State Enterprise "Ukrainian Institute of Industrial Property" (SE UIPV), Kiyv  
[senchuk@sips.gov.ua](mailto:senchuk@sips.gov.ua)

Mariia VASYLENKO (Ms.), Head, Department of the Management of Methodology of the Law Intellectual Property, Ministry of Economic Development and Trade, State Intellectual Property Service, State Enterprise "Ukrainian Institute of Industrial Property" (SE UIPV), Kiyv  
[m.vasilenko@ukrpatent.org](mailto:m.vasilenko@ukrpatent.org)

## URUGUAY

Juan BARBOZA, Segundo Secretario, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

## ZAMBIE/ZAMBIA

Margret KAEMBA (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

## ZIMBABWE

Taonga MUSHAYAVANHU, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Rhoda Tafadzwa NGARANDE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

## UNION EUROPÉENNE\*/EUROPEAN UNION\*

Oliver HALL-ALLEN, First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Oscar MONDEJAR, Head, Legal Affairs Department, European Union Intellectual Property Office (EUIPO), Alicante

Fernando MARTÍNEZ TEJEDOR, Senior Administrator, Customer Services Department, European Union Intellectual Property Office (EUIPO), Alicante

Margreet GROENENBOOM (Ms.), Legal and Policy Affairs Officer, Directorate General for the Internal Market and Services, European Commission, Brussels

---

Sur une décision du Comité permanent, les Communautés européennes ont obtenu le statut de membre sans

\*

droit de vote.

\*

Based on a decision of the Standing Committee, the European Communities were accorded member status

without a right to vote.

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

PALESTINE

Ibrahim MUSA, Counsellor, Permanent Observer Mission, Geneva

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/  
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Nirmalya SYAM, Program Officer, Development, Innovation and Access to Knowledge Program, Geneva

[syam@southcentre.int](mailto:syam@southcentre.int)

Viviana MUÑOZ TELLEZ (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property Program, Geneva

[munoz@southcentre.int](mailto:munoz@southcentre.int)

Carlos CORREA, Special Advisor, Trade and Intellectual Property, Geneva

Juneja NEHA, Intern, Development, Innovation and Intellectual Property Program, Geneva

[juneja@southcentre.int](mailto:juneja@southcentre.int)

ORGANISATION AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OAPI)/AFRICAN  
INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (OAPI)

Jacqueline Taylord BISSONG EPSE HÉLIANG (Mme), chef du Service des affaires juridiques et du contentieux, Yaoundé

[jheliang@yahoo.fr](mailto:jheliang@yahoo.fr)

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE  
ORGANIZATION (WTO)

Wolf MEIER-EWERT, Counsellor, Geneva

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges Remi NAMEKONG, Senior Economist, Permanent Delegation, Geneva

IV. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/  
INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association des industries de marque (AIM)

Hubert DOLÉAC, conseiller juridique principal en propriété intellectuelle, Vevey

SCT/35/8

Annex II

22

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Student's Association (ELSA International)

Leda BARKAI (Ms.), Member, Brussels

Arantxa CORDÓN MUÑOZ (Ms.), Member, Brussels

Veronica FORTINO (Ms.), Member, Brussels

Aikaterini KANELLIA (Ms.), Member, Brussels

Justine OFFRE (Ms.), Member, Brussels

Association française des praticiens du droit des marques et modèles (APRAM)

Giulio MARTELLINI, Representative, Torino

[g.martellini@ip-skill.it](mailto:g.martellini@ip-skill.it)

Association internationale des juristes pour le droit de la vigne et du vin (AIDV)/International Wine Law Association (AIDV)

Matthijs GEUZE, Representative, Divonne-les-Bains

[matthijs.geuze77@gmail.com](mailto:matthijs.geuze77@gmail.com)

Douglas REICHERT, Advisor, Geneva

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/International Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)

Christopher CARANI, Observer, Zurich

Association internationale pour les marques (INTA)/International Trademark Association (INTA)

Bruno MACHADO, Geneva Representative, Rolle

Lori SCHULMAN (Ms.), Senior Director, Internet Policy, Washington, D.C.

David STONE, Chair, Design Committee, London

Association japonaise des conseils en brevets (JPAA)/Japan Patent Attorneys Association (JPAA)

Tetsuya FUSE, Expert, Design Committee, Tokyo

[gyoumukokusai@jpaa.or.jp](mailto:gyoumukokusai@jpaa.or.jp)

Yoko SAKUMA (Ms.), Expert, International Activities Center, Tokyo

[info.jpaa@jpaa.or.jp](mailto:info.jpaa@jpaa.or.jp)

Association japonaise pour les marques (JTA)/Japan Trademark Association (JTA)

Katsuyuki KOBAYASHI, Member, Tokyo

[kobayashi@karin-ip.com](mailto:kobayashi@karin-ip.com)

Centre d'études internationales de la propriété intellectuelle (CEIPI)/Centre for International Intellectual Property Studies (CEIPI)

François CURCHOD, chargé de mission, Genolier

[francois.curchod@vtxnet.ch](mailto:francois.curchod@vtxnet.ch)

Centre international pour le commerce et le développement durable (ICTSD)/International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)

Pedro ROFFE, Senior Associate, Geneva

[proffe@ictsd.ch](mailto:proffe@ictsd.ch)

Jimena SOTELO (Ms.), Junior Program Officer, Geneva

China Trademark Association (CTA)

FENG Chao, Trademark Attorney, Beijing

[charles\\_feng@east-concord.com](mailto:charles_feng@east-concord.com)



SCT/35/8

Annex II

23

Fédération internationale des conseils en propriété intellectuelle (FICPI)/International Federation of Intellectual Property Attorneys (FICPI)

Toni ASHTON (Ms.), CET Group 1, Toronto  
[ashton@simip.com](mailto:ashton@simip.com)

Health and Environment Program (HEP)

Madeleine SCHERB (Ms.), Chair, Geneva

[madeleine@health-environment-program.org](mailto:madeleine@health-environment-program.org)

Pierre SCHERB, Legal Advisor, Geneva

[avocat@pierrescherb.ch](mailto:avocat@pierrescherb.ch)

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)

Thiru BALASUBRAMANIAM, Managing Director, Geneva

Claire CASSEDY (Ms.), Research Associate, Washington, D.C.

MARQUES (Association européenne des propriétaires de marques de commerce)/MARQUES (European Association of Trade Mark Owners)

Inga GEORGE (Ms.), Expert, Hamburg

Organisation pour un réseau international des indications géographiques (oriGIn)/Organization for an International Geographical Indications Network (oriGIn)

Massimo VITTORI, Managing Director, Geneva

Ida PUZONE (Ms.), Project Manager, Geneva

Céline MEYER (Ms.), Focal Point Project Worldwide Geographical Indications Compilation, Geneva

Société pour l'attribution des noms de domaine et des numéros sur Internet (ICANN)/Internet Corporation for Assigned Names and Numbers (ICANN)

Nigel HICKSON, Vice President, Europe and Middle East, Geneva  
[nigel.hickson@icann.org](mailto:nigel.hickson@icann.org)

## V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Adil EI MALIKI (Maroc/Morocco)

Vice-présidents/Vice-chairs: Imre GONDA (Hongrie/Hungary)  
Alfredo Carlos RENDÓN ALGARA (Mexique/Mexico)

Secrétaire/Secretary: Marcus HÖPPERGER (OMPI/WIPO)

VI. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ  
INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD  
INTELLECTUALPROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

WANG Binying (Mme/Ms.), vice-directrice générale/Deputy Director General

Marcus HÖPPERGER, directeur, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Director, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Brian BECKHAM, chef, Section du règlement des litiges relatifs à l'Internet, Centre d'arbitrage et de médiation de l'OMPI, Secteur des brevets et de la technologie/Head, Internet Dispute Resolution Section, WIPO Arbitration and Mediation Center, Patents and Technology Sector

Martha PARRA FRIEDLI (Mme/Ms.), chef, Section du droit des marques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Head, Trademark Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Marie-Paule RIZO (Mme/Ms.), chef, Section du droit des dessins et modèles et des indications géographiques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Head, Design and Geographical Indication Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Marina FOSCHI (Mme/Ms.), juriste, Section du droit des dessins et modèles et des indications géographiques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Legal Officer, Design and Geographical Indication Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Violeta GHETU (Mme/Ms.), juriste, Section du droit des dessins et modèles et des indications géographiques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Legal Officer, Design and Geographical Indication Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Nathalie FRIGANT (Mme/Ms.), juriste adjointe, Section du droit des dessins et modèles et des indications géographiques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Assistant Legal Officer, Design and Geographical Indication Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Noëlle MOUTOUT (Mme/Ms.), juriste adjointe, Section du droit des marques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Assistant Legal Officer, Trademark Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]